

استراتيجيات التربية والتعليم العربية من منظور نقدي

إعداد

أ.د. عبد العظيم السعيد مصطفى
أستاذ أصول التربية
كلية التربية النوعية بالمنصورة
جامعة المنصورة

استراتيجيات التربية والتعليم العربية من منظور نقدي

إعداد

أ. د. عبد العظيم السعيد مصطفى*

مقدمة:

لما كان هذا الموضوع هو استراتيجيات التربية والتعليم العربية من منظور نقدي فقد حرص الباحث على أن يدرس بعض الاستراتيجيات التي اتبعت له ويلقى الاضواء عليها لفهم طبيعتها ومبادئها واتجاهاتها من حيث مدى تحقيقها لأهدافها العاجلة والآجلة.

وفيما يتصل بطبيعة الاستراتيجيات العربية للتربية يمكن القول بأنها ليست استراتيجيات نهائية حيث أنها لا تقدم أفكارا ، أو أحكاما قاطعة، كما أنها لا تفرض نظاما موحدًا وجامدا يعمم في كل الاقطار العربية ولكنها عبارة عن فكر اجتهادي ، وصفي، تحليلي ، وتوجيهي قابل للمناقشة والأخذ ، والرد ، والتعديل ، والتطوير، هذا بالإضافة إلى أنها في خطوطها العريضة - ليست إلا موجّهات عامة ، بعيدة عن روح الخطة المحددة ، أو الخطة المفصلة ، والتي تحمل بين طياتها قوة الالتزام والتنفيذ بشكل جبري لا خيار فيه .

إن الاستراتيجية في احسن وصف لها تمثل "خطوط سير توصل الى هدف عام مشترك تنحصر مهمتها في تحديد وجهة السير ، وتوضيح طبيعة المسير ومستلزمات السير والمعنى فيه ، وتكشف عن نوعية الصعوبات التي تواجهها ، وتقدم من المعالم البارزة ما يمنع الانحراف بأيسر السبل وأحسنها الى غاية المسير" (1) ويمكن القول بانها عبارة عن أضواء توضع على الطريق تهتدي بها الدول العربية في رسم خططها وتنفيذها وتصحيحها، كما يمكن النظر إليها على أنها مجموعة من الاهداف الكلية طويلة الاجل التي يعتقد أنها تشكل - إذا ما تحققت - تطورا حضاريا عميقا وشاملا للمجتمع مصحوبة بالوسائل التي تضمن تحقيق هذه الاهداف (2).

وقد جاء في تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن الاستراتيجية تمثل مجموعة من الافكار والمبادئ التي تتناول ميدانا من ميادين النشاط الانساني بصورة شاملة متكاملة، تكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساراته بقصد إحداث تغييرات وصولا الى أهداف محددة (3) ، أما فيليب كومبز فيذهب في هذا الصدد إلى أن الاستراتيجية هي عبارة عن وضع إطار

* أستاذ أصول التربية كلية التربية النوعية بالمنصورة - جامعة المنصورة

لسياسات تعليمية معينة تستهدف المحافظة عليها في توازن معقول ، وتكامل وتوقيت ملائمين حسب وزنهما وتوجيههما الوجهة الصحيحة . (4)

ومع أن الاستراتيجية تحمل في طبيعتها مفهوم التغيير الجذري الشامل ، فإن دعوتها لا تقوم في فراغ ، ولا تخلق شيئاً من عدم ، فهناك نظم تعليمية عربية متفاوتة لها استراتيجياتها، ومنها ما يلتقى بشكل أو بآخر مع الاستراتيجية الموضوعية في كثير من مبادئها وعناصرها ، ويكون الجديد الذي تأتي به استراتيجية التطوير التربوي يتمثل في الرؤية الشمولية لحركة التعليم القومي العربي بحيث يكون لأي إصلاح أو تصحيح في أى مستوى او مجال تعليمي نظرى إطاره العام الذى يتم فيه ، وحرته القومية التى ينتظم فيها مما يؤدى في النهاية الى ترسيخ نسق متكامل لتعليم عربي حديث.

ويمكن القول بأن مقاصد الاستراتيجية التربوية على المستوى العربي ما هي إلا بلورة لفلسفة عربية شاملة في المجال التربوي تقضي على مسار الافكار والمبادئ التى سارت في اتجاهات مختلفة وحملت كثيراً من وجوه التباين والتعارض في غايات التعليم ونظمه، كما أنها دعوة الى ربط حركة التربية وإصلاحها بحركة التنمية القومية حتى تؤدى وظائفها الاجتماعية والاقتصادية بما يخدم أهداف التحديث والتقدم هذا بالإضافة الى انها تمثل نظرة نقدية فاحصة تقوم على تشخيص الواقع التعليمي العاجز، وتوضيح علله ، واقتراح الحلول المناسبة التى تمكن من التغلب عليها ، ومن ثم فهي رؤية مستقبلية تتجاوز اهتمامات الحاضر ومشكلاته للوصول الى تصور ملهم يلم بمتغيرات العصر واحتمالات المستقبل ، وطرح نماذج وبدائل تصلح لقيام نظم تعليمية مرنة متطورة متكيفة تتسع لكل جديد ومفيد ، وتقدم معايير وطرق لوضع وتنفيذ استراتيجيات قطرية متلائمة مع بيئاتها وظروفها الخاصة فى إطار الاستراتيجية العامة على المستوى العربي.

وإذا كانت استراتيجيات التربية العربية تركزى في البداية قيام نظم تعليمية قطرية فإنها ترمي في النهاية الى تحقيق نظام تعليمي قومي له إطار عام واحد ، وهكذا تجعل الاستراتيجية من وحدة التعليم نموذجاً صالحاً لقيام وحدات أخرى إندماجية اقتصادية وسياسية يسهم في خلقها وتدعيمها نظام التعليم الموحد . (5)

ولما كان الواقع العربي يحتاج إلى نظرة فاحصة وهادفة لوجود سبيل أو مخرج من أزيمته الراهنة ، فإنه يتطلب فلسفة تربوية تنبع من الواقع والثقافة العربية ، ولا سيما أن ميدان التعليم لم يسير بنجاح وإنضباط ما لم يكن مجهزاً بأسس نظرية فلسفية تحدد أهدافه وتوجه سياساته وإستراتيجياته ، وترشد خطته ، وتضبط أنشطته وتقيم نتائجه فى ضوء أهدافه وأهداف المجتمع ، فمن المهم وجود تلك الاسس التى تشكل ما يطلق عليه نظريه أو فلسفة . (6)

ويدرك الجميع أن التعليم يشكل قطاعاً هاماً متعدد الاهداف ، وتتضح أهداف هذا القطاع فى العالم انطلاقاً من هدف اليونسكو لانجاز التعليم للجميع حتى عام 2015 ، وكذلك مؤتمر داکار 2000

كما تقدم أهداف استراتيجية للتعليم في عدد من بلاد العالم المتقدم كالولايات المتحدة واليابان وفرنسا وبريطانيا والسويد ، وتقدم أرضية مناسبة لاهداف التعليم في المنطقة العربية مرجعيتها في ذلك الاهداف الاستراتيجية العالمية مع مراعاة اختلاف المجتمعات العربية وظروفها(

إن استراتيجيات التربية العربية تقدم خلاصة التجربة في الفكر التربوي المعاصر، وتوفر على الدول العربية كثيرا من الجهود والمحاولات في اختصار طريق الاصلاح التعليمي بشكل علمي وجذري ، ومن ثم يمكن التعرض لبعض استراتيجيات التربية والتعليم العربية من منظور نقدي على النحو التالي

1-استراتيجية التربية العربية

2-استراتيجية تعليم الكبار .

3- استراتيجية تطور التعليم في مصر

1- استراتيجية التربية العربية

ظهرت في العالم العربي استراتيجيتان للتربية الاولى استراتيجية أديجار فور⁽⁷⁾ والذي تضمنها تقريره الذي أعده لمنظمة اليونيسكو بعنوان " تعلم لتكون " وقد اعتمدت على ثلاث أفكار رئيسية هي :

1 . تنظيم العناصر في شكل متماسك

2. أخذ المصادقة بعين الاعتبار في مجرى الوقائع

3. العزم على مواجهة الأحداث الناتجة عن تلك المصادقة والسيطرة عليها وضبط مسارها

أما الاستراتيجية الثانية فهي استراتيجية تطوير التربية العربية⁽⁸⁾ والتي وضعت بواسطة لجنة من المتخصصين والخبراء العرب والتي استمرت لمدة ست سنوات تقريبا من إنعقاد مؤتمر وزراء التربية في صنعاء باليمن عام 1972م ، واستطاعت خلالها أن تقف على واقع التربية في البلاد العربية ، وتتعرف على العوامل والاسباب التي تعوق تقدمها وتطورها في الكم والكيف ، ووضع الوثيقة التربوية المتكاملة على قواعد القيم وحقائق العلم ومتطلبات التنمية الشاملة ، وقد تضمنت هذه الاستراتيجية المحاور الأساسية التالية : - مبادئ الاستراتيجية - عناصر الاستراتيجية وبدائلها - أسبقيات الاستراتيجية - تنفيذ الاستراتيجية " سبله ووسائله" .

أولا : مبادئ الاستراتيجية..

المبدأ الانساني : للانسان مكانه سامية و قدرة على التعلم ومسئول عن واجباته الدينية والاجتماعية والقومية.

مبدأ التربية للايمان: الايمان بالله والاسلام وبالاديان الاخرى لاتباعها من أهل الكتاب.

المبدأ القومي : وعلى التربية العربية أن تبرز مهماتها القومية في مواجهة الصهيونية وفي قومية العمل التربوي العربي.

المبدأ التنموي : ضرورة التنمية الشاملة وتفاعل التربية معها، وتأكيد أن الإنسان محورها وأدائها وغايتها على السواء.

المبدأ اليموقراطي: المساواة والعدالة والحرية والشورى والتعاون بين المواطنين ودورهم في بناء الديموقراطية.

مبدأ التربية للعلم: تعني التربية بترسيخ العلم في المتعلمين منهجا ومحتوى وفكرا وتطبيقا وتقنية وبحثا وتستند التربية ذاتها إلى الأسس العلمية.

مبدأ التربية للعمل : تعني التربية بالربط بين الفكر والعمل وتؤكد أهمية العمل في تقدم الإنسان والمجتمع وتعدده ركيزة للتربية وجزءا منها وترسخ المواقف الايجابية منه ، وتؤكد حق المرأة فيه.

مبدأ التربية للحياة : يؤكد هذا المبدأ اعتماد التربية على الخبرات المستمدة من واقع الحياة، وتجليها في سلوك المتعلمين واتصالها بحاجاتهم وحاجات المجتمع، كما يؤكد أن التربية حياة متجددة ونمو متواصل، وإعداد للحياة والغناء لها أيضا.

مبدأ التربية للقوة والبناء : غرس هذا المبدأ في شخصية المتعلم والمجتمع والأمة ، مما يساعد على بناء الحضارات وسيادة السلام والخير.

مبدأ التربية المتكاملة : تشمل جميع جوانب شخصية الإنسان، وتستمر طوال الحياة ، وتحقق التوازن في شخصية المتعلم والتكامل والتكيف مع المجتمع.

مبدأ الأصالة والتجديد : بمعنى التمسك بالأصول الصالحة من الماضي ، وابتكار الجديد الملائم وتحقيق الذاتية والحضارة والتقدم.

مبدأ التربية للإنسانية : يؤكد وحدة الجنس البشرى ، ودور التربية في تحقيق المساواة والاحاء والتفاهم والتعاون بين مختلف الشعوب.

ثانيا : عناصر الاستراتيجية وبدائلها ..

1. نحو فلسفة اجتماعية عربية متميزة للتربية:

- دعوة الجامعات والقيادات التربوية لاجراء الدراسات وتطويرها الى فلسفة تربوية عربية.
- تستوعب خصائص الامة العربية وتستند الى عقيدتها ومقوماتها القومية وتفاعلها مع الحضارة الانسانية المعاصرة واستيعابها لعناصرها المعرفية وتقنياتها.

2. نحو مجتمع عربي متعلم :

خصائصه: - " - اثبات حق التعليم للجميع ، - توفير شروط تكافؤ فرص التعليم ، - تغير مفهوم التربية بحيث يصبح التعليم الذاتي جوهريا ومستمر ، - تحقيق التنمية الشاملة " .

مسارات التربية نحوه ..

- تحقيق ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص فيه وتوفير التعليم الاساسي والاجبار عليه والعناية بالتربية قبل المدرسة والتربية الخاصة بالمعوقين.

3. نحو تنوع البنى التربوية وتحقيق المرونة والتكامل فيها:

- مرونة السلم التعليمي.
- المرونة في تدفق المتعلمين.
- إقرار التعليم الاساسي مع تنوع يلائم خصائص البيئات ومكافحة الامية.
- صيغ جديدة للتعليم العالي يجعله على مستويين كل منهما سنتان وتوجيهه للاعداد للعمل ولمتابعة التعلم.

4. نحو تجديد محتوى التربية وطرائقها ووسائلها وأساليب تقويمها :

- استخدام منهجية علمية للتطوير تصوغ اهداف التربية ومناهجها في ضوء مبادئ الاستراتيجية والفلسفة التربوية وتؤكد الشمول والتكامل في التربية والتفاعل مع المجتمع وخصائص المتعلمين وتستوعب التقنيات الحديثة، وتنمى الفكر التربوي العربي ، وتعتمد على المختصين التربويين وعلى التجريب مع ترشيد الانفاق وتخفيف الهدر.
- الاهتمام بجميع ميادين التربية (دينية - بيئية - علمية - تقنية - عملية - جمالية - عسكرية - صحية - رياضية - اقتصادية)
- العناية باللغة العربية وتعريب التعليم العالي.
- تطوير الوسائل التعليمية.
- تطوير طريق التعليم نحو التعليم الذاتي والمتعة والمنفعة .
- تخفيف الإهدار من رسوب وتسرب.

5. تطوير مهمات وأساليب إعداد المعلمين وتدريبهم بوصفهم رواد الاصاله والتجديد:

- جعل برامج إعداد المعلمين في مستوى التعليم العالي وربطها بالجامعات.
- دعم منزلة المعلمين الاجتماعية وتشجيع روح المبادرة والابتكار لديهم.

6. نحو تنمية البحث التربوي لتحقيق الكفاية والاصالة والتجديد :

- تنظيم برامج البحث التربوي حسب الاهداف والمشكلات الرئيسية.
- تأكيد التعامل على المستوى العربي وإنشاء مراكز بحوث قومية.

7. نحو اعتماد أساليب التخطيط وتحديث الإدارة التربوية :
- يقدر الجوانب الإنسانية في عمليات التربية وإدارتها. - يوفق بين مطالب المركزية واللامركزية.
 - جعل التخطيط يشمل مختلف جوانب النظام التربوي الكمية والكيفية، ومختلف مراحل وأشكاله كما يشمل عملياته الثلاث (التخطيط - التنفيذ - التقويم).
8. نحو تعدد مصادر التمويل وتنظيمها وتحسين استثمارها :
- جعل تمويل التربية مسؤولية الدولة والاستفادة من التمويل الشعبي .
 - تنظيم الانفاق حسب الأسبقيات ورفع كفاية التربية لخفض الهدر.
9. تطوير التشريعات التربوية :
- وضع قانون شامل للتربية يستوعب عناصر التطوير المقترحة في الاستراتيجية بعد مراجعة التشريعات التربوية.
10. نحو التفاعل بين التربية والتنمية الشاملة وتكاملها :
- توثيق الصلة بين التربية والعمل والعلم والثقافة. - مساهمة مؤسسات العمل في التربية.
 - المرونة في المناهج لتشمل الاسس العلمية لتهيئة الشخصية للتكيف مع مطالب العمل.
 - التأكيد على التربية المستديمة والتدريب أثناء الخدمة.
11. نحو قومية العمل العربي للتربية والتنمية الشاملة :
- اعتماد استراتيجية تطوير التربية العربية وتكيفها للأحوال والحاجات القطرية.
 - تطوير استراتيجية للتنمية الشاملة في الوطن العربي تكون استراتيجية التربية أحد جوانبها الرئيسية.
12. نحو تنمية التعاون الدولي والمشاركة الفعالة فيه ، وفي توجيهه وجهاته السليمة :
- تنمية التعاون الثقافي في مختلف البلدان والمنظمات الدولية والاستفادة منه في تطوير التربية وأنظمتها.
- ثالثا : أسبقيات الاستراتيجية ..
1. التعليم الاساسي :
- تأمينه للصغار والكبار وتعميمه ومعالجة مشكلات المناطق والفئات المحرومة.
 - تجديد نوعيته.
 - المرونة في مدته وأشكاله.
2. تطوير مهنة التعليم : عن طريق:-

- تطوير مهمات المعلم.
- تطوير إعداده وتدريبه.
- 3. تنوع التعليم الثانوي وتكييفه لمطالب التنمية الشاملة :
 - إعطاء أولوية للنهوض بالتعليم التقني عن طريق :-
 - تغذية التعليم العام بالدراسات والتطبيقات التقنية.
 - فتح القنوات بين التعليم التقني والعام.
 - تكييف التعليم التقني مع التقدم التكنولوجي.
 - إعداد المعلمين للتعليم التقني.
 - التعاون بين هيئات القطاعات المختلفة والتعليم التقني.
- 4. التكامل بين الكفاية الداخلية والخارجية :
 - مواجهة مشكلات الاهدار بسبب الرسوب والتسرب.
 - تطوير بنى التعليم ومحتواه وطرائقه ووسائله وأساليبه تقويمه.
 - اعتماد الخبرة بالعمل والتجريب . - تأكيد الارتباط بين النواحي الكمية والنواحي النوعية.
 - توثيق الصلات بين التعليم وحاجات المؤسسات وقطاعات التنمية. - الارتقاء بمهنة التعليم.
 - تطوير التقنيات التعليمية. -الاهتمام بالبحوث التربوية الاساسية والميدانية.
- 5. تطوير التخطيط التربوي :
 - تطوير اتجاهات التخطيط وأساليبه. - توثيق صلته بالتنمية الشاملة. - شمول الكم والكيف.
 - تحقيق التوازن بين الطلب الاجتماعي على التعليم وبين حاجات التنمية من الكم والجوده والاهتمام بالمناطق الريفية والفئات المحرومة.
- 6. تطوير الإدارة التربوية :
 - توحيد جهة الإشراف التربوي على مؤسسات التربية.
 - إقرار اللامركزية.
 - الربط بين السلطة والمسئولية.
 - اعتماد الأساليب الحديثة في الإدارة.
- 7. تطوير التعليم العالي : وذلك :-
 - بإضافة نماذج جديدة واختصاصات جديدة.
 - جعل الجامعات مراكز فكر وتأهيل وتحقيق للأصالة والتجديد والامتياز.
 - تحسين نوعيته.
- 8. التعريب في اللغة والثقافة :
 - اعتماد اللغة العربية لغة للتعليم بكافة مراحلها.
 - العمل على سيادة الفصحى.
 - تعريب المصطلحات.
 - تطوير طرائق تدريس العربية.

- تعليم العربية لغير العرب . - الاهتمام بمعلم اللغة العربية والعناية بكتبها .

رابعا : تنفيذ الاستراتيجية " سبله ووسائله " ..

1 (عملية التنفيذ :

أ . تبني الاستراتيجية:-

- إجراء الحوار حولها . - تطوير السياسات التربوية .

- مراجعة السياسات التربوية وتطوير استراتيجية للتنمية الشاملة .

ب . التخطيط والادارة والتقويم :-

- وضع خطط تربوية تترجم الاستراتيجية الى واقع .

- وضع برنامج شامل لتطوير التخطيط بعملياته الثلاث (وضع خطط - تنفيذها - تقويمها)

- وضع برنامج لمواجهة المشكلات الحادة . - وضع خطط للتنمية الشاملة على نطاق الوطن العربي

ت . التمويل:-

- تنظيم برنامج يكفل تعدد مصادر التمويل للتربية . - إقامة برنامج تمويل عربي .

- تنظيم برنامج خاص باستثمار الموارد غير المالية والمساهمة الشعبية .

ث . التشريع :-

- دراسة التشريعات التربوية ووضع تشريع عربي وقطري يكفل تحقيق الاستراتيجية .

ج . الإعداد والتدريب :-

- وضع برامج لتدريب المختصين والمخططين والباحثين التربويين والاداريين والمعلمين .

ح . البحث والتطوير :-

- تطوير البحوث لتتناول جوانب التنمية الشاملة .

- تنظيم برامج قطرية وقومية للبحوث التربوية . - إسهام الاعلاميين والتربويين في البحوث .

خ . تبادل المعلومات :-

- وضع برامج متطورة لتبادل المعلومات والخبرات وتنظيمها واستثمارها في التخطيط واتخاذ القرارات والتعلم والتعليم وتبادلها على المستويات القطرية والقومية .

- تنظيم تبادل الطلاب والمعلمين والخبراء والباحثين

د . قومية العمل العربي :- تنظيم برنامج محدد للقضية الفلسطينية

- تنظيم برنامج محدد للتنمية الشاملة بما فيها التربية للوطن العربي.

ذ. التعاون الدولي :- بتنظيم برامج تعني بالمجالات التربوية والثقافية والعلمية على الصعيد الدولي ، وبرامج للتعرف على شعوب العالم الثالث ، وخاصة الاسلامية منها ، وبرنامج لنقل العلم والتقنية ، وبرنامج لمتابعة تطوير التربية على المستوى الدولي ، وبرنامج للمساعدات الدولية.

(2) الأجهزة والمؤسسات :

(أ) الأجهزة والمؤسسات القطرية:- بإنشاء هيئة للتخطيط التربوي تنفرد عنها أجهزة ومؤسسات تعني بتطوير التخطيط والمعلومات والبحوث والمستحدثات.

(ب) الأجهزة والمؤسسات العربية :-

مركز الدراسات الفلسفية ، معهد البحوث التربوية ، جهاز تطوير شبكة المعلومات، جهاز المستحدثات التربوية، جهاز إنتاج الوسائل التعليمية ، جهاز التقنيات التربوية ، جامعة مفتوحة ، الجهاز العربي لمحو الامية ، جهاز لتعريب التعليم العالي ، مركز للتخطيط التربوي، مركز للتربية الفلسطينية، مركز للتعليم العالي ، جهاز للمؤتمر التربوي السنوي ، معهد للثقافة العربية ، جهاز لاستقطاب الكفايات العربية ، مؤسسات للتعليم التقني ، مؤسسات للتعليم العالي ، مراكز البحوث العلمية.

(ج) مؤسسات اقليمية ودولية :-

كاليونسكو لتعني بتطوير التربية وهناك مجالات واسعة للتعاون كتعليم الكبار ، وتعليم أبناء فلسطين ، وتطوير التعليم العالي والثانوي ، والتعليم المهني والتدريب وتعريب التعليم العالي .

(3) مراحل التنفيذ:

(أ) المرحلة الاولى:- ومدتها عام أو عامان " 79 - 80 - 1981 "

- إجراء الحوار حول الاستراتيجية وإقرارها.
- مراجعة السياسات التربوية وتطويرها وذلك بما يناسب أحوال القطر.

(ب) المرحلة الثانية:- مدتها عامان إلى ثلاثة " 81 - 1983 "

- وضع استراتيجية للتنمية على المستويين القطري والقومي.
- وضع الخطط القطاعية الشاملة في ضوء الاستراتيجية.
- وضع الاسس للتطوير نحو الاصاله والتجديد ومواجهة المشكلات الحادة بمنهجية علمية.
- وضع برامج لتطوير التخطيط والتشريع والاعداد والتدريب والبحوث وتوفير الموارد وتطوير الاجهزة.

(ج) المرحلة الثالثة:- ومدتها عشرة أعوام " 81 - 1990 "

- تتفق مع عقد التنمية الشاملة على نطاق الوطن العربي جميعه.
- تظهر فيها نتائج تطبيق البرامج الموضوعية في المرحلة السابقة ، وتخضع للتقويم والتطوير.
- مواجهة المشكلات الحادة. تحقيق الاصاله والتجديد في مجالات مختارة.
- تنفيذ الاسبقيات. توثيق التكامل مع التنمية الشاملة.

(د) المرحلة الرابعة :- تمتد إلى أواخر القرن العشرين

- مرحلة التطوير الشامل نحو الاصاله والتجديد ، المتكامل مع التنمية الشاملة ، المتميز بالابداع وبناء المجتمع العربي المتعلم.

والمستقرىء لاستراتيجية التربية فى أمريكا عام 2000 يلاحظ ان هناك أربعة مسارات Four Tracks وهى⁽⁹⁾ :

1. من اجل تلاميذ اليوم : تطوير جذرى للمدارس القائمة لتصبح أكثر التزاما وتحملا للمسئولية .
2. من اجل تلاميذ الغد : إبداع جيل جديد من المدارس ببناء (535) مدرسة على الاقل بحلول عام 1996م .
3. من اجل الكبار الذين تركوا المدارس والتحقوا بسوق العمل : تقديم خبرات وبرامج للتعليم المستمر إذ يجب أن تتحول الامة التى كانت فى خطر إلى أمة من المتعلمين .
4. من اجل المجتمع الخارجى : ليصبح مجتمعا للتعلم ، ولهذا يجب الاهتمام بأحوال الاسرة وأحوال المجتمع .

وبناء على ما سبق بدأت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مراجعة السياسات التربوية في البلاد العربية في ظل الاستراتيجية ، والتي تعد من أهم منجزات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، فهي دليل عمل شامل استوعب مختلف مدخلات نظم التعليم، وعملياتها ومخرجاتها ، وأفاض في وصفها ونقض واقعها القائم في البلاد العربية ، وفي تقديم البدائل ومقترحات التجديد والتطوير .

لقد سعت المنظمة إلى إقرار الاستراتيجية وتنفيذها فعقدت في عام 1978م مؤتمرا استثنائيا أقر فيه وزراء التربية في الدول العربية الاستراتيجية ، ثم وزعت تقريرها على الدول الأعضاء ، وأخذت تعقد الندوات والمؤتمرات حول الاستراتيجية ومدى تنفيذ الدول العربية لمضامينها ، كما أجرت عدة بحوث في مجالها.

في عام 1982م نشرت المنظمة كتابا بعنوان " اتجاهات في التربية العربية على ضوء استراتيجية تطوير التربية العربية " وقد تضمن شروحا وتعليقات وإضافات على ما جاء في

الاستراتيجية. وفي المراجعات والتقويمات التي أجرتها وما تزال تجريها وزارات التربية عن إصلاحاتها التعليمية وتوافقها مع توجيهات الاستراتيجية وقرارات المؤتمرات التي تتعلق بتنفيذها.

في عام 1987م عقد الاجتماع الخامس لوكلاء وزارات التربية العرب وكان موضوعه الرئيسي هو تدارس خطط التعليم في الدول العربية ومدى توافقها مع الاستراتيجية وقدمت حول الموضوع دراسة مسحية تقويمية ، راجعت خطط التعليم التي وضعت في ستة عشر دولة عربية (الأردن - الإمارات - البحرين - تونس - سورية - السعودية - السودان - عمان - العراق - قطر - الكويت - ليبيا - مصر - موريتانيا - المغرب - اليمن) والتقارير التي قدمتها الدول المعنية حول هذه الخطط وعلاقتها بالاستراتيجية ، وقارنت هذه المعطيات بمبادئ الاستراتيجية وعناصرها وأسبقياتها وسبل تنفيذها وتوصلت إلى وجود التوافق بين خطط التعليم والاستراتيجية في كثير من الجوانب وعدم التوافق في جوانب كثيرة أخرى .⁽¹⁰⁾ وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة اقتصرت على الخطط المكتوبة وتقارير الوزارات بشأنها ولم تتعرض لتنفيذ تلك الخطط ، الأمر الذي يجعلها بحثاً في خطط التعليم يصل إلى وضع الخطط وخصائصها ولا يصل إلى عملية تنفيذها في الواقع.

خلال السنوات من 1986 - 1990 أجريت بتكليف من المنظمة دراسات عن واقع التعليم وتطوره في كل دولة عربية ، وذلك في مجالات الأهداف والمناهج والإدارة والامتحانات وإعداد المعلمين وتدريبهم ، وقد تابعت المنظمة هذه الدراسات التي أجريت ومنها دراسة عبد العزيز البسام لمراجعة الاستراتيجية والتي قدمها عام 1989م إلى الاجتماع السادس لوكلاء وزارات التربية وكانت بعنوان " استراتيجية التربية العربية في ضوء المتغيرات " ⁽¹¹⁾ وقد نشرتها المنظمة عام 1990م ، وعرضت الوثيقة خلاصة الاستراتيجية ومواقف بعض الدول وبعض المفكرين إيذاناً ، والتي كانت مواقف إيجابية ومؤيدة ، كما عرضت الجهود التي بذلت في تنفيذ الاستراتيجية ، والأسباب التي تستدعي مراجعتها ومنطلقات المراجعة ومصادرها واقتُرحت إجراء عدد من الدراسات اللازمة للاستناد إليها في تعديل الاستراتيجية ، كما اقترحت بعض مجالات التعديل واتجاهاته ، وذكرت انه لم يتيسر لها بيانات وافية عما حصل من تطور في الإدارة التربوية ولا في التشريعات والأجهزة الفنية التي تنهض بمهامها.

غير أن الدراسة استندت في معظم عرضها لجهود تنفيذ الاستراتيجية إلى الدراسة التي قدمت في الاجتماع الخامس ونشرتها المنظمة والتي كانت حول الخطط التربوية في البلاد العربية في ضوء استراتيجية تطوير التربية العربية ، كما أوردت الدراسة في بحثها في مصادر مراجعة الاستراتيجية وعملياتها بعض الملاحظات عن نواقص أجهزة التخطيط والحاجة إلى مدها بالكفاءات وتطوير أدائها.

وتمخضت الدراسة عن تشكيل فريق بحث يتولى مراجعة الاستراتيجية ، وتم بتكليف من المنظمة إعداد أربعة عشر بحثاً لهذا الغرض أصدرتها المنظمة في كتاب بعنوان " مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية " إعداد عبد الله عبد الدايم عام 1995م⁽¹²⁾ وتشتمل المراجعة على

مدخل عن دواعي مراجعة الاستراتيجية وستة فصول الأول يبحث في الواقع العالمي وأفاعة المستقبلية وانعكاساته على الواقع العربي وتطلعاته ، والثاني يبحث في الواقع العربي حاضرا ومستقبلا وانعكاسات على مسيرة التربية ، والثالث يبحث في واقع التربية في الوطن العربي ومشكلاته ، والرابع يبحث في المشكلات الأساسية التي تعاني منها التربية العربية وسبل معالجتها ، ويعتبر هذه المشكلات ومقترحات معالجتها عناصر الاستراتيجية الجديدة أو الإضافية ، ويرى أنها تتمثل في العناصر التالية :-

- الفلسفة والأهداف والسياسة التربوية
- تطوير التخطيط التربوي
- الإنفاق على المؤسسات التربوية
- محو الأمية والتعليم الإلزامي.
- وتمويلها
- التعليم الثانوي وتشعبه.
- التعليم العالي وتطويره والتقنيات الحديثة.
- ربط التعليم بحاجات القوى العاملة
- ربط التربية بالثقافة.

وفي الفصل الخامس والسادس يلخص الباحث تقريره ثم يتحدث عن سبل إنفاذ الاستراتيجية.

الجدير بالذكر أن المراجعة وهي تبحث في التخطيط لم تتعرض لما جاء في الاستراتيجية حول التخطيط وعملياته ، وذلك على الرغم من الإشكالية التي تتضمنها الاستراتيجية بهذا الشكل ، وذكرت التطورات التي حدثت في الهياكل الإدارية وإعداد موظفيها وإدخال التقنيات الآلية وتحسين إدارة المدرسة والإشراف الفني ، ثم بينت أن هذه التطورات لا تكفي للاستجابة لحاجات التوسع الكمي في التعليم ، ولم تتوصل إلى إدخال التقنيات الحديثة في العمل الإداري ، ولم تستطع إقامة التكامل بين أجهزتها ومهامها وهي ما تزال بحاجة إلى كفاءات إدارية أفضل.

ويمكن تناول محاور استراتيجية التربية العربية من منظور نقدي على النحو التالي :-

أولا : بالنسبة لمبادئ وأهداف الاستراتيجية :

يرى محمود قنبر⁽¹³⁾ إن التعليم العربي يسجل الابتكارية المبدعة كهدف في الوقت الذي يعجز فيه عن إكساب التلاميذ الأوليات الضرورية والتي بدونها لا يمكن الوصول إلى مستوى الابتكارية ، فتلك سياسة غير عاقلة التي تحملنا على التضحية ، أما الإهمال في أساسيات التعليم للبحث عن الكماليات ، أو المستويات البعيدة التي يبحث عنها غيرنا ممن انتهوا من مشكلات الإلزام ومحو الأمية، وتنقيف الجماهير وتوفير العمالة المدربة الكاملة ، فمعظم ما يطبق داخل نظم التعليم العربي يخالف شكلا وروحا ما تحكمه منظومة الأهداف من قيم ومضامين .

ولقد وضعت أمريكا أهدافا استراتيجية للتربية عام 2000م وهي (14) :-

1. جميع الأطفال في أمريكا سوف يبدؤون المدرسة مستعدين للتعليم .
2. معدل التخرج من المدرسة الثانوية سوف يرتفع إلى 90% على الأقل .

3. عندما يفرغ التلاميذ من الدراسة في الصف الرابع والصف الثامن والصف الثاني عشر سوف يكون لديهم مسارات وكفايات في مواد أساسية تشمل اللغة الإنجليزية ، والرياضيات ، والعلوم ، والتاريخ والجغرافيا ، وأن كل مدرسة في أمريكا سوف تضمن أن جميع التلاميذ قد تعلموا كيف يستخدمون عقولهم بكفاءة ومن ثم يمكن إعدادهم لتحمل مسؤوليات المواطنة ، ومزيد من التعلم ، و عمالة منتجة، في المؤسسات الاقتصادية الحديثة .
4. مستويات التحصيل الأمريكية في مجال العلوم والرياضيات ستصبح هي المستويات الأولى في العالم.
5. جميع الكبار الأميين في أمريكا سيتخلصون من الأمية الوظيفية ، ويكتسبون المعرفة ، والمهارات الأساسية والضرورية للمنافسة في عالم الاقتصاد الكلي الحر ، كما يكون في مقدورهم ممارسة حقوق وواجبات المواطنة.
6. جميع المدارس الأمريكية ستصبح خالية من المخدرات ، ومظاهر العنف وتقدم مناخا من النظام يكون مشجعا وبعثا على التعلم.

إن تقرير الاستراتيجية لم يأتي بأهداف واضحة محددة وإنما جاء بمبادئ عامة تصلح كمنطلقات أساسية أو ركائز أولية تستند إليها نظم التعليم كالمبدأ الإنساني ، والإيماني ، والقومي ، والتنموي ، والديمقراطي ، والعلمي ، والتربوية للعمل ، والتربوية للحياة ، والتربوية للقوة والبناء ، والتربوية المتكاملة المستمرة ، والتربوية الإنسانية ، وللأصالة والتجديد ، وهذه المبادئ بالصورة التي قدمت بها تصلح لأي تعليم وفي أي مكان فهي لا تعبر عن فلسفة خاصة محددة المعالم ، كما أنها لا توضح طبيعة السياسة العامة والسياسة التعليمية التي يمكن أن تترجم في أشكال إجرائية .

ومن الأهمية مراجعة الأهداف التعليمية العربية والتخلي عن الأهداف البراقة التي لا يمكن الوصول إليها ، والتي بيننا وبينها فجوات حضارية لا تهمل ، والأخذ بالمنهج الواقعي في اختيار الأهداف وتحديدها وترتيبها وفق أولويات قطرية فالحقيقة التي لا شك فيها أن العالم العربي بينات متفاوتة حضاريا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا على الرغم من وجود لغة عامة هي العربية ، ودين سائد هو الإسلام ، وتاريخ طويل مشترك يجمع بين الدول العربية إلا أن الفروق بينها قد تصل إلى درجة تفوق ما بين دول أوربا الغربية من فروق وبالذات على المستوى الثقافي والحضاري ، وهذا يفرض على التعليم أن يتبنى أهدافا خاصة تكون في موضع التركيز والاهتمام بنظم التعليم العربية ، وهذا لا يتعارض مع روح الاستراتيجية التي تأخذ بالتنوع في إطار الوحدة ، وتقديم نماذج تعليمية لنظم مختلفة.

ثانيا : بالنسبة لفلسفة تربوية عربية متميزة

يذكر بيك BECK CLIVE⁽¹⁵⁾ أن هناك تطورا لفلسفة التربية في شمال أمريكا وإنجلترا وأستراليا من حيث الخصائص والاتجاهات ، وتناول الدور الذي تلعبه في تقييم العادات والتقاليد في هذه الدول على مدار الوقت ، ومناقشة تأثيرها في فترة ما بعد الحداثة وهو ما لم يظهر بعد في

استراتيجياتنا التربوية العربية ، كما يذكر إميل فهمي⁽¹⁶⁾ .أنا نعيش الآن في عصر الحاسبات الإلكترونية مما يوجب على فلسفة التربية التي تعد العدة لمواجهة المستقبل المتمثل في ثورة المعرفة والمعلومات ، وان تركز على إعداد جيل للحياة مع الآخرين في مجتمع ديمقراطي حر ، وأن يكون مفهوم هذه الفلسفة التربوية أننا نعيش الآن عالم بلا أبعاد ، في مجتمع لا مكاني ، هدفه اختراق الزمان والمكان بلا حدود والسيطرة على العقول بلا حاجة أو قيود .

إن نظرة جادة لمستقبل التربية والتعليم في الوطن العربي تستلزم إمعان النظر في الفلسفة التي ينبغي أن تحكم المنظومة التربوية وتوجه المشروع التربوي العربي ، وهنا ينبغي التنبيه إلى محذور أساسي قبيل الحديث عن فلسفة عربية موحدة للتربية ، هذا المحذور هو أن الأنظمة التربوية العربية رغم القواسم المشتركة بينها ، إلا أنه لا يمكن الادعاء بإمكانية صياغة فلسفة تحظى بقبول جميع الدول وذلك لتباينات موضوعية معروفة ، وهذا يحتم الاكتفاء بالمواجهات الرئيسية الكبرى التي تسير منظومة التربية وتشكلها دون الدخول في تفاصيل فلسفية مرتبطة بخصوصيات مجتمعية وثقافية⁽¹⁷⁾.

ولعل فلسفة التربية من الميادين التي لم تلق الاهتمام المطلوب في رسم سياستها ووضع معالمها في الوطن العربي ، في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة ، على الرغم من بعض الجهود المتفرقة التي بذلت في بعض أنحاء الوطن العربي ، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي ، ونحن في أمس الحاجة إلى فلسفة تربوية تجدد أصالة وطننا وتحديثها ، وتجعلها متوائمة مع متغيرات القرن الحادي والعشرين ، ومن ثم يصعب القول بوجود فلسفة تربوية عربية محددة المعالم بسبب ما خلفه الاستعمار من تراث ثقافي مازلنا نعاني منه ، فقد سادت أفكار براجماتية ، وأخرى ليبرالية ، وثالثة ماركسية ، ورابعة توفيقية ، مما أدى لدخول كثير من الدول العربية في مآهات التجريب ، وقد انعكس ذلك على التعليم وفلسفته في المجتمع العربي ، ومن ثم يصبح من الصعب اعتبار هذا العنصر الاستراتيجي قد تحقق كما كان يريده واضعو الاستراتيجية .

وعلى ذلك فإن فلسفة الأمة العربية وفلسفة التعليم فيها حالياً يجب أن تحقق الأمن العربي عن طريق تخطي مرحلة التخلف ، والعمل على التنمية الشاملة ، وهو الذي لم يحظى بالاهتمام الكافي ولم نصل إلى تحقيقه حتى الآن .

ثالثاً : بالنسبة للتعليم الأساسي

يرى أنس حبيب⁽¹⁸⁾ إن الطفل العربي لا يكاد يبلغ المدرسة ويستقر فيها أياماً حتى يشعر أن أمامه غاية يجب أن يبلغها ، وهي أن يؤدي الامتحان وينجح فيه ، يشعر بهذا في المدرسة من معلمه وأقرانه ، وفي المنزل من أبويه ، وهذا قد يؤدي إلى التسرب من التعليم الأساسي ، وفي مصر نلاحظ انه في ضوء المؤتمرات القومية لتطوير التعليم الابتدائي 1993م والإعدادي 1994م ، وإعداد المعلم وتدريبه 1996 ، واكتشاف ورعاية الموهوبين 2000م، قد تم التركيز على بدء تحديث المناهج بما يتلائم مع المتغيرات المحلية والعالمية وتضمينها مفاهيم خاصة بالبيئة والأمن القومي ومحاربة

الإرهاب والتطرف ، وربطها بالتكنولوجيا المعاصرة والتركيز على علوم المستقبل وهي الرياضيات والعلوم واللغات والحاسب الآلي والاهتمام بوزنها النسبي ، كما أن نسبة الاستيعاب قد زادت من 75.12% عام 1993-92 إلى 91.94% عام 2000-2001.⁽¹⁹⁾

وقد جاء في مراجعة الاستراتيجية العربية للتربية السابقة على المدرسة الابتدائية⁽²⁰⁾ أنه ما زالت الإعداد التي تقبل فيها قليلة إذا قورنت بأعداد الأطفال في سن الرياض ، كما أن هناك عجزا كبيرا وكفيا في معظم الدول العربية بالنسبة لعدد العاملين المؤهلين في هذه المرحلة ، والذي يجب أن يتم إعدادهم في كليات متخصصة لرياض الأطفال ، أو شعب رياض الأطفال في كليات التربية كما يتم حاليا في مصر .

والملاحظ أن إقرار التعليم الأساسي الموحد قد تم بشكل معقول على المستوى العربي وبدأ في الانتشار إلى حد ما في معظم الدول العربية وقد وصلت الخدمة التعليمية إلى المناطق المحرومة ولكنها تسير ببطء نتيجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها معظم هذه الدول ، ولكن لم يكتمل بالصورة الواجب أن يكون عليها ، وأصبحت هناك مرونة في تدفق التلاميذ من صف إلى آخر ومن مرحلة لأخرى من مراحل التعليم في بعض البلدان العربية ، وقد ظهرت مرونة في السلم التعليمي كما نادى بها الاستراتيجية بإدخال مرحلة ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) ضمن السلم التعليمي في بعض البلدان العربية.

وعلى الرغم من مطالبة الاستراتيجيات بنأمين التعليم الأساسي للصغار والكبار وتعميمه ومعالجة مشكلات المناطق والفئات المحرومة ، والمرونة في مدته وأشكاله ، نجد أن دول (مصر والعراق والجزائر) لم تستطع الانتهاء من تحقيق أهداف الكم والتوسع في هذا النوع من التعليم خلال المدة المقترحة في تقرير الاستراتيجية نظرا للظروف المحيطة والتي في الغالب لم توضع في الحسبان عند وضع الاستراتيجية ، على عكس بعض الدول العربية الأخرى والتي قاربت أو حققت النسبة الكاملة للاستيعاب ونشر التعليم مثل (الكويت - قطر - البحرين - ليبيا - الإمارات - سورية - تونس - الأردن) ومن ثم أصبحت مهمتها تتوجه إلى الكيف التعليمي بل إن منها ما يمكنه أن يضيف إلى أهداف الكيف أهدافا نوعية جديدة تأخذ بها الدول المتقدمة .

رابعا : تطوير مهنة التعليم (مهمات المعلم - إعداده وتدريبه)

ينظر سعيد إسماعيل إلى المعلم على أنه " المسئول عن تعليم أبناء المجتمع ، ومن ثم يجب أن يكون واعيا بفلسفة المجتمع العربي ، وبالاتجاهات والمقدمات الأساسية كثقافة وبنية القيم ، وهو ما لم يوجد بالدرجة المطلوبة في إعداد المعلم العربي " .⁽²¹⁾ ، وقد يرجع ذلك غالبا إلى ضعف الإعداد والدافعية لدى المتعلمين ، كما توصل أرداهل ERDAHL⁽²²⁾ إلى أنه عند تحليل اتجاهات المعلمين نحو الاستراتيجيات التنظيمية والتعليمية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي ، وجد أن المعلمين على استعداد لتجاهل البحوث التي لا تعزز أفكارهم وأيديولوجياتهم وفهمهم للواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، والدور الرئيسي هو أن يغير المعلمين طريقتهم في تنظيم

المدرسة و طرق التدريس . مما يوجب معه معرفة الأفكار التي تدور في أذهان المعلمين ومدى فهمهم لـ م واقعهم داخل مجتمعاتهم العربية .

وحيث أن رعاية المعلمين لطلابهم من المهمات الأساسية فقد رأى RICE⁽²³⁾ أن هذه الرعاية يمكن أن يكون لها أثر في حل الأزمات الأخلاقية ، كما تعمل على النمو الأخلاقي للطلاب مما يؤثر عليهم أكاديميا . وهو ما يفتقر إليه غالبية النظم التعليمية العربية حيث نجد المعلم في واد والطلاب في أودية أخرى ، ومن ثم فعملية إعداد المعلم العربي وتدريبه تستلزم رفع مستوى أدائه ، وزيادة كفاءته المهنية وإعادة تأهيل غير المؤهلين ويعملون فعلا في التعليم ، وزيادة دخلهم وفقا لمتطلبات استراتيجية التربية والتعليم العربية ، كما يرى سعيد احمد سليمان⁽²⁴⁾ إن تدريب المعلمين أثناء الخدمة واستمراره يعتبر أحد أهم ركائز النمو المهني المستمر ، فضلا عن كونه مقوما من مقومات التربية المتجددة وبعدها أساسيا من أبعاد استراتيجية الكيف في التربية والتي تستند إلى وجود معلم متجدد متطور دائم السعي لتنمية ثقافته الأكاديمية وتطوير ذاته المهنية ، معلما ومتعلما . وهو ما سعت إليه الاستراتيجية ولم يتحقق بالكامل على أرض الواقع.

وعلى الرغم من مرور فترة زمنية ليست قصيرة على تبني الاستراتيجية العربية للتربية والتعليم إلا أنه لا يزال هناك عجزا عدديا في المعلمين فمعظم دول الخليج تلجأ إلى الدول العربية الأخرى في سد هذا العجز ، والذي قد يصل إلى نسبة مرتفعة ، كما تلجأ بعض دول شمال إفريقيا العربية إلى الاستعانة بمعلمين أجانب وخاصة من فرنسا مما يضر بسياسة التعليم التي نحاول النهوض بها ، وعليه يجب زيادة عدد كليات ومعاهد إعداد المعلمين في الدول العربية التي تحتاج لها لـ ه النوعية لسد العجز .

ويمكن القول أن الصيغ التي قدمتها الاستراتيجية العربية للتعليم يجب ألا تكون محددات قاطعة لقيام نظم ملتزمة تماما بالشكل أو المدى الزمني المقترح في مجال تحقيق تعليم متكامل ومنتشر فمثلا دول المغرب والسودان والصومال واليمن وموريتانيا بحاجة إلى التركيز على أهداف الكم التعليمية ، وتتطلب هذه الأهداف تحديد مستويات واقعية لنشر التعليم ، والعمل الجاد لإعداد مدرسين مزودين بالحد الأدنى من الكفاية التعليمية ، أما بالنسبة للسعودية وسلطنة عمان فلديهما القدرة والإمكانات الخاصة في التعجيل بمعدلات النمو في التعليم .

وعلى الرغم من أن تدريب المعلمين في الدول العربية أصبح أكثر تركيزا من حيث الكم والكيف إلا أنه يحتاج إلى المزيد والتجويد في بعض البرامج ، مثل برامج تدريب المعلمين للترقية للوظائف الأعلى ، الذي يأخذ البعد الشكلي أكثر منه المهني ، كما يجب زيادة أعداد المعلمين في البعثات الخارجية والتطلع إلى التعاون الوثيق بين الجامعات ومراكز البحوث التربوية لإحداث تدريب دوري للمعلمين وإجراء البحوث المدعمة لذلك .

خامسا : تنوع التعليم الثانوي ومدى الاهتمام بالتعليم الفني

تتنوع مرحلة التعليم الثانوي في الوطن العربي ، ما بين ثانوي عام أكاديمي وثانوي فني مهني بتخصصاته المختلفة (صناعي - زراعي - تجاري) ولكن في الغالب نلاحظ أن مستوى التعليم الفني أقل من مستوى التعليم العام ، حيث ينظر إليه على انه تعليم منتهى ، بعكس التعليم العام الذي يؤدي بدوره إلى التعليم العالي في مجمله ، ولتحسين وضع التعليم الفني اتجهت بعض الدول العربية ومنها مصر على سبيل المثال إلى تحديد نسبة من أعداد المقبولين سنويا ببعض الكليات والمعاهد الحكومية للمتفوقين من طلاب الدبلومات الفنية تشجيعا لهذا النوع من التعليم.

ولقد اهتمت بعض الدول العربية بهذا النوع من التعليم واتجهت إلى إدخال التكنولوجيا الحديثة فيه ، وتعميق التدريب العملي على احدث الأجهزة والآلات داخل المدارس ، ولكن بصورة محدودة غالبا لعجز الإمكانيات المادية للحصول على مثل هذه الآلات والأدوات ، كما اتجهت كذلك إلى تدريب الطلاب داخل المصانع والمؤسسات الصناعية التي تكون مؤهلة لاستقبال هؤلاء الخريجين للعمل بها وذلك بالاتفاق بين وزارة التعليم وهذه المؤسسات كما يحدث في بعض الدول المتقدمة.

ففي إنجلترا مثلا نجد التلميذ يتلقى المواد النظرية الصناعية ومواد الثقافة العامة داخل المؤسسة التعليمية ، بينما التدريبات العملية تتم أثناء قيامه بالعمل في المؤسسات الصناعية بمعدل 8 ساعات يوميا لمدة أربعة أيام في الأسبوع بنسبة 74% من الوقت المخصص للدراسة ، وهذا تأكيدا على ضرورة إتقان الطالب للمهارة العملية نتيجة الاحتكاك المباشر بمواقع العمل .⁽²⁵⁾

وفي مصر نجد مشروع مبارك - كول (الشراكة الألمانية)⁽²⁶⁾ الذي يهدف إلى تطوير التعليم الفني والتدريب المهني في مصر بتطبيق نظام التعليم المزدوج على غرار النظام المطبق في ألمانيا بما يناسب ظروف مصر مع الاستفادة من الخبرة الألمانية لتوفير العمالة المدربة الماهرة ، وتوفير فرص عمل جيدة أمام الشباب ، وكذلك مشروع مبارك - جور (الشراكة الأمريكية) الذي يقوم على أساس تدريب طلبة المدارس الفنية في المؤسسات والمصانع والوحدات الإنتاجية للقطاع الخاص لتحقيق الربط بين متطلبات سوق العمل والخبرات التي يجب أن يتسلح بها الطلبة قبل التحاقهم بالعمل ، كما يهدف إلى تحويل المدارس الصناعية لوحدات إنتاجية ومراكز تدريب وتشغيل

ولكن على الرغم من وجود هذه المشاريع إلا أن عدد الخريجين منذ بدأت عام 1995م حتى 2001م لم يتعدى 2200 خريج وهو عدد ضئيل إذا ما قورن بعدد طلبة التعليم الفني الصناعي في مصر ، وكذلك عدد المدرسين والمديرين والموجهين الذين أرسلوا في دورات تدريبية لألمانيا لم يتجاوز في نفس الفترة 450 فردا ، رغم ذلك فهي بداية مبشرة لتحسين هذا النوع من التعليم على المدى البعيد والذي يجب أن تحزوا حزوه باقي الدول العربية.

سادسا : التكامل بين الكفاية الداخلية والخارجية لبرامج التعليم

بالرغم من تطبيق الإلزام في التعليم الأساسي إلا أن عدم الاستيعاب الكامل بالمدارس والتسرب من التعليم يمثلان نقطة ضعف في البناء التعليمي العربي ، فالعائد من الجهود التي تبذل لا يتناسب مع المطلوب تحقيقه ، ومن الطبيعي أن تكون لكفاية النظام التربوي مبدءا رئيسيا يهدى واضعي السياسة التربوية والتعليمية ، وهدفا عاما من أهدافها ، ومعياره الصحيح تكامل الأجزاء وتفاعلها بدناميكية وفاعلية⁽²⁷⁾ ، كما انه في مصر وحدها على سبيل المثال نلاحظ أن التسرب من التعليم الأساسي ومراكز محو الأمية والتعليم الكبار لعدم جودة التعليم وظروف الدارسين نحو 150 ألف طفل وشاب كل عام⁽²⁸⁾ .

وقد واجهت مصر ظاهرة التسرب من التعليم من خلال : مدارس الفصل الواحد في المناطق الريفية والناحية - مشروعات مدارس المجتمع لتوفير فرص تعليمية للأطفال المتسربين باستخدام التعليم الذاتي - المدارس الصغيرة وهي مدارس تنشأ بتعاون المجتمع ، ومشروع أنشطة المجتمع لدعم التعليم بهيئة كير الدولية مع وزارة التربية والتعليم ، وقد انخفضت أعداد المتسربين ونسبهم في المرحلة الابتدائية من 2.47% عام 1992/91 إلى 0.87% عام 2001/2000م ، بينما في المرحلة الإعدادية انخفضت نسبة التسرب من 6.86% عام 1992/91م إلى 3.13% عام 2001/2000م⁽²⁹⁾ ، والهدف الرئيسي وراء ذلك هو التقليل من معدلات الهدر التربوي في النظام التعليمي المصري ، وتحزوا بعض الدول العربية الأخرى حزو مصر في ذلك مما يؤدي لزيادة برامج التعليم بها ولكن ليس بالدرجة التي نتطلع إليها والتي نادت بها استراتيجية التعليم العربية.

وعند الرجوع للتقارير العالمية حول التعليم نجد أن هناك تقريرا لوزارة التعليم الأمريكية يؤكد على أن التعليم ليس مجرد خدمة ، ولكنه استثمار يخضع لقوانين العرض والطلب داخليا وخارجيا⁽³⁰⁾ وهو ما يتأثر بكفاية النظام التعليمي ، في حين يرى إميل فهمي⁽³¹⁾ أن ضعف مستوى كفاية المعلم يؤثر تأثيرا مباشرا على تسرب التلاميذ وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي ، لأن هناك ارتباط وثيق بين نوعية الهيئة التي تدرس في المدرسة ، ونوعية المدرسة من حيث كفاءتها في تحقيق أهدافها ، فإن المعلم هو العامل المهم في عملية التربية ، فلا يعقل أن يحصل التلاميذ على تعليم جيد إذا لم يكن المعلم على مستوى جيد أيضا ، ومن ثم يكون هناك أثرا واضحا في الكفاية الداخلية والخارجية لنظم التعليم.

مما سبق تدل الشواهد على تدهور الكفاية الداخلية للتعليم العربي ، كما تظهر في ارتفاع نسب الرسوب والإعادة ، الأمر الذي يؤدي لطول بقاء الطلبة في المراحل الدراسية المختلفة وكذا التسرب ، إلا أن نوعية التعليم هي المشكلة الأخطر ، فتمتع الشكوى من ترددي نوعيته ، وتؤكد الدراسات غلبة تدنى التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتدهور فيها ، كما نلاحظ وجود خلل جوهري بين سوق العمل وجهد التنمية من ناحية ، وبين ناتج التعليم من ناحية أخرى ، ينعكس على ضعف إمكانية العمل ، ووهن العائد الاقتصادي والاجتماعي من التعليم .

سابعا : التخطيط التربوي والتنمية الشاملة

حتى الآن لم توثق الصلة بين التخطيط التربوي والتنمية الشاملة في المجتمعات العربية، وقد يرجع ذلك إلى عدم توازن بين الطلب الاجتماعي على التعليم وحاجات التنمية من الكم والجودة ، وعدم الاهتمام الكامل بالمناطق الريفية والنائية المحرومة وذلك على أرض الواقع ، فالدول العربية دخلها محدود باستثناء الدول النفطية من حيث حجم النمو الاقتصادي ، ولكنها تشترك مع شقيقاتها العربية من حيث التطور الثقافي والاجتماعي ، فالتنمية العربية (في ما عدا دول الخليج وليبيا) لا تزال تعتمد أساسا على الزراعة التقليدية التي يعمل فيها قطاع كبير ، ومع ذلك فهي لا تسهم إلا بنحو اقل من 50% من الدخل القومي العام ، ولا يغطي إنتاجها حاجة الاستهلاك المحلي فحجم الواردات العربية في تزايد مستمر .

وباستثناء مصر فان القطاع الصناعي منكمش للغاية ، وكثيرا منها في مرحلة الصناعة اليدوية ، بجانب ذلك يشهد قطاع الخدمات تضخما يزداد باطراد مع تزايد السكان ، ومع هذا التضخم في قطاع الخدمات وقلة الإنتاج يهبط مستوى دخل الفرد العربي إلى حوالي 432 دولار في السنة مقابل 6200 دولار في الدول المتقدمة ، وهذا يؤثر بالتالي في حجم المدخرات باستثناء الدول النفطية ، ولا تزيد نسبتها عن 10% من إجمالي الدخل العام مقابل ما يزيد عن 25% في الدول المتقدمة . (32)

إن قوة الرأي العام المساندة مهمة في تكوين المناخ الصالح لدعم التعليم ، فلقد فشلت كثيرا من المشروعات التربوية على الرغم من أهميتها القصوى في التنمية والتحديث ، إلا أن المعلمين ورجال التربية لم يقفوا وراء هذه المشروعات بعقيدة مهنية متحمسة وصادقة ، تفرض على الناس الإيمان بها والمشاركة في تحقيقها ، مما يؤثر على جودة التعليم ، " والتي يكون فيها التعليم قادرا على توفير تعليم متوازن مهني واجتماعي وشخصي ، وتيسير النمو الذاتي ، والتنمية ، والمواطنة ، وأن يعد الطلاب من أجل مهنة يمارسونها ، بالإضافة إلى التحدي المتمثل في إعداد الأفراد لعصر المعلومات " . (33)

لقد أقر وزراء التربية الأفارقة والمسؤولين عن التخطيط الحاجات التربوية الجديدة والاستراتيجيات المناسبة للتسعينات في إفريقيا في أربعة موضوعات هي تطور الأهداف - التربية كمفتاح للتنمية البشرية - تحديد الحاجات الأساسية للتعليم - استراتيجيات التعليم للجميع ، كما أقرت التعاون من أجل تطوير التعليم في إفريقيا ووضع الآليات المناسبة لهذا التعاون . (34)

وبالرجوع لاستراتيجية التربية الأمريكية نجد أنها تؤكد على التخطيط الاستراتيجي المعتمد على الرؤية البعيدة والنظرة المستقبلية ، وذلك في مقابل التخطيط الكمي النمطي ويقتضي ذلك الاهتمام بطريقة التفكير أكثر من مادة التفكير . (35)

وإذا كان التخطيط التربوي يهدف إلى التعرف على كم ومكان التفاوتات الموجودة في توزيع خدمة التعليم والتعرف على أسبابها ، بين الأقاليم ، وبين الحضر والريف في الإقليم الواحد ، وبين

الذكور والإناث ، وبين أبناء طبقات المجتمع وفئاته المختلفة ، ومدى إقبال الناس على التعليم بوجه عام ، وعلى بعض فروع بوجه خاص ، نجد كل هذه العوامل مجتمعة تتفاعل مع بعضها مما يؤثر في توزيع خدمات التعليم في الدول العربية منعكسا بدوره على تنمية هذه المجتمعات .

ثامنا : تطور الإدارة التربوية

ما زالت الإدارة التربوية في البلاد العربية تنحو إلى المركزية أكثر من اللامركزية ، فكل العمليات المتصلة باتخاذ القرار تتركز في يد السلطة المركزية ، وكل ما يتصل بأمر التعليم من بناء مدارس أو تأثيثها وتجهيزها ، وتعيين المعلمين والعاملين ، وتحديد المناهج والكتب الدراسية تخضع لسلطة وزارة التعليم هي عملية مركزية.

ويرى عبد العزيز الجلال⁽³⁶⁾ أن الإدارة التربوية في البلاد العربية من أهم العوامل المؤدية لتحسين العمل وكفاية إنتاجه ، وإن شأنها شأن الإدارة العامة ، فهي مثقلة بتراث كبير من المشكلات الناتجة عن نقص في القدرات الإدارية ونقص في الإدراك لطبيعة الإدارة الناجحة ، وكذا تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، غير أن الإدارة التربوية في البلاد العربية تزيد من مشكلاتها عن تلك الخاصة بالإدارة العامة، نظرا لكبر حجمها من ناحية وخصوصية تعاملها مع قاصرين لا يستطيعون الدفاع عن مصالحهم في الوقت المناسب. مما يستلزم معه العمل على تحسين الإدارة التربوية في البلاد العربية والتي يعول عليها نجاح النظام التربوي وهو ما لم يتحقق من معطيات استراتيجية التربية والتعليم العربية.

ونلاحظ أن استخدام الإدارة التعليمية والتربوية للتقنيات الحديثة ما زالت غير موجودة بغالبية المدارس والوحدات التابعة للتعليم ، عكس ما نادى به الاستراتيجية ، وهو ما يؤثر سلبا على قدرة الإدارة التربوية في القيام بدورها بتسجيل بيانات العاملين ، وامتحانات الطلاب ، وغيرها من العمليات المطلوبة داخل المؤسسات التربوية .

وحيث أن التكنولوجيا الآلية ليست إلا جانبا من جوانب التكنولوجيا الإدارية ، فإن الجانب الأساسي والمكون الرئيسي لها هو التكنولوجيا العقلية ، التي تقوم على أصول التفكير العلمي والتحليل الموضوعي المنظم ، والتي تعبر عن نفسها في صورة أساليب وتقنيات جديدة تعين الإداري على اتخاذ القرار الرشيد وإصدار الأحكام العقلية والرؤيا البصيرة للمستقبل .⁽³⁷⁾

وفي مصر تبذل جهودا كبيرة في تحويل الإدارة المدرسية School Administration بمعنى إدارة التسيير التقليدي للعمل الإداري إلى القيادة المدرسية School leadership وهي إدارة المدرسة في إطار التعامل مع متغيرات المستقبل ، وهذا يتطلب قادة للمدارس يكونوا أصحاب رؤى في خلق وقائع تربوية جديدة تطلق قوى الإبداع الخلاق بين تلاميذ ومعلمي المدارس ، ولا بد أن يتمتع القائد بمزيد من الاستقلال حتى يتحرر من البيروقراطية⁽³⁸⁾ ، ولكن الكفاءات المطلوبة غير متوفرة على الصعيد القومي وهو ما يؤثر في تطوير الإدارة التربوية في البلاد العربية .

ومن المحاور الأساسية الواجب البحث عنها لاستراتيجيات التربية العربية زيادة فعالية ديموقراطية التعليم ، والتأكيد على ديموقراطية الإدارة التعليمية ، ويرى Carr⁽³⁹⁾ أن صنع السياسة والقرارات التعليمية يجب أن يتم بمشاركة جميع أطراف العملية التعليمية ، طلاب ، ومعلمين ، وأدباء، لضمان المحافظة على تكامل قيم الديموقراطية ، وهو ما لم يتم تحقيقه بالدرجة المطلوبة في النظم التعليمية العربية.

تاسعا : تطوير التعليم العالي

على الرغم من ظهور نماذج جديدة من مؤسسات التعليم العالي (جامعات ومعاهد) إلا أنها لم تفي بالاحتياجات الضرورية وبمتطلبات التنمية ، حيث ظهرت كليات ومعاهد تقنية في معظم البلاد العربية لتخريج نوعية مطلوبة لمؤسسات الإنتاج والتنمية ، كما أن هناك محاولات لتحسين نوعيته على الرغم من زيادة أعداد الطلاب المطردة ، واتضح ذلك جليا في افتتاح جامعات جديدة سواء كانت حكومية أو خاصة على المستوى القطري والعربي ، وكذلك تخصصات جديدة ، وأصبحت الجامعات مراكز فكر وتأهيل ترتبط بالمجتمع أكثر من ذي قبل من خلال الوحدات ذات الطابع الخاص ومراكز الخدمة المنتشرة بها ، وظهر نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد .

ويمكن القول بان أخطر ما تعانیه التربية العربية من خلال التعليم الجامعي هو عدم وجود فلسفة واضحة تحدد وظيفته وتوجه عمله ، بالإضافة لصراع الفلسفات فيه والتي هي امتداد لصراع الفلسفات في التربية والتعليم بصفة عامة ، مع وجود فارق كبير بين صراع فلسفات نابع من واقع اجتماعي ، يعبر عنه ، ويعمل على تطويره ، وبين صراع فلسفات مفروضة من الخارج ، أو منقولة عنه ، وليست لها جذور في التربية العربية⁽⁴⁰⁾ ، مما يستوجب إعادة النظر في كيفية تطبيق فلسفة التعليم العالي في الأقطار العربية كما جاءت في الاستراتيجيات التربوية والتعليمية ، بحيث تتماشى مع متطلبات تنمية الشعوب العربية ، ومراعاة الاحتياجات الفعلية للخريجين ، والمواءمة بين احتياجات المؤسسات التنموية والقبول في المؤسسات التعليمية الجامعية ، واشتراكها مع مؤسسات المجتمع في تدريب أفرادها ومساعدة المواطنين على حل المشكلات التي تعترضها.

وبالنظر إلى وضع التعليم العالي العربي نجد أن هناك أعدادا ليست بالقليلة من الطلاب العرب تتجه إلى دول أوروبا وأمريكا للحصول على الشهادات العليا ، لعدم قدرة مؤسسات التعليم العالي في بلادهم على استيعابهم ، إما لعدم مناسبة مجموعهم في الثانوية العامة لدخول الكلية التي يرغبون فيها وهي تمثل معظم الحالات ، أو للحصول على تعليم معين غير موجود بجامعات هذا القطر ، مما دعى بعض الدول العربية لإنشاء جامعات وكليات خاصة ومنها مصر التي أنشأت أربع جامعات عام 1996م وهي جامعة 6 أكتوبر - جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب - جامعة مصر الدولية - جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، بالإضافة للمعاهد العليا الخاصة (تكنولوجية وغير تكنولوجية).⁽⁴¹⁾ ، وكذلك أنشأت كليات وجامعات خاصة في بعض الدول العربية الأخرى مثل سوريا

ولبنان ، وتشترك الجامعات الحكومية بأساتذتها وعلمائها وكوادرها مع الكليات والمعاهد الخاصة ، مما يعضد من قوة هذه المؤسسات الجديدة حتى تنشئ كوادرها على يد هؤلاء العلماء .

وإذا نظرنا إلى دول العالم المختلفة نجد أن مؤسسات التعليم الجامعي الخاص تتزايد بجانب الجامعات الحكومية كما في أوروبا الغربية والشرقية وروسيا واليابان والصين وأمريكا الشمالية والجنوبية ، وإفريقيا ، فالجامعات الأمريكية الأكثر شهرة هي جامعات خاصة إلا أن 80% من الطلاب في الولايات المتحدة في مؤسسات التعليم العالي العامة ، وعلى الرغم من ذلك نجد انه في قمة المكانة الأكاديمية تدرج جامعات " هارفارد " ، " بريستون " ، " ستانفورد " ، " شيكاغو " ، وكليات غير جامعية خاصة مثل " أمريست " ، " وسميث " ، " ويليامز " ، وهي مؤسسات عالية المكانة ، تنتقي طلابها ، وتمتلك التمويل الضخم . (42)

فعلي الجامعات العربية أن تعمل جاهدة على اللحاق بهذه النظم وتزيد من استخدام الكمبيوتر في العملية التعليمية ، وتنمية اتجاه الطلاب على استخدام الإنترنت كأداة للتعلم الذاتي .

ويحدد (عبد الله عبد الدايم) (43) معالم ست للتربية العربية المرجوة من أجل التغيير وهي :-

- 1- مرونة النظام التربوي 0
- 2- ربط التربية بحاجات العمالة المتغيرة والمتجددة 0
- 3- تجديد تقنيات التربية .
- 4- بناء القدرة لدى المتعلم على التعلم الذاتي 0
- 5- الأخذ بالتربية المستمرة 0
- 6- ربط التربية بالتراث الثقافي العربي والعالمي 0

بعد العرض السابق لاستراتيجية التربية العربية التي أقرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 1978 ، والمراجعات التي تمت عليها ، ونقدها من خلال محاورها ، وحيث أن تعليم الكبار يعتبر مكونا من مكونات المنظومة التعليمية ، مما يوجب التعرض لاستراتيجية تعليم الكبار والتي أقرتها المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة خلال شهر أبريل 2000 على النحو التالي:

2- استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي (44)

محاور الاستراتيجية

أولا : من حيث الفلسفة...

المحور الأول : الإيمان بفلسفة التعليم المستمر مدى الحياة والتعلم الذاتي والقابلية المستمرة للتعليم.

ثانيا : من حيث البرامج

المحور الثاني : التخلص من مشكلة الأمية وذلك من خلال:

• سد منابع الأمية وإيقاف تدفق أميين جدد. • ضمان تعليم الأميين الحاليين واستمرار تعلمهم.

الاستعانة ببعض نماذج التقويم المعاصرة، والاستفادة من خريجي الجامعات والمتقنين، وحث كليات التربية في الأقطار العربية أن تلعب دورا بارزا في إعداد معلم محو الأمية.

المحور الثالث: توفير التعليم الأساسي للجميع صغارا وكبارا وتتضمن برامج ما بعد محو الأمية:-

المحور الرابع: توفير برامج التعليم الموازي للتعليم العام قبل الجامعي للكبار على النحو يحقق زيادة فترة الإلزام في التعليم النظامي وتوفير النظام المقابل له في تعليم الكبار.

المحور الخامس: توفير الفرصة الثانية للتعليم العالي والجامعي للكبار من خلال مؤسسات التعليم المفتوح والتعليم عن بعد.

وتقترح الاستراتيجية إقامة جامعة عربية مفتوحة يكون لها شخصيتها الاعتبارية المنفصلة وتحويل مراكز خدمة المجتمع بالجامعات إلى فروع للجامعة المفتوحة.

المحور السادس: تنوع فرص التدريب والتأهيل لكل المهن الجديدة والناشئة من خلال العديد من المؤسسات التدريبية بمستوياتها المختلفة من بينها كليات المجتمع.

المحور السابع: تنوع برامج الثقافة العامة وبخاصة البرامج التي تحقق الحفاظ على الهوية والثقافة العربية مع النظم للثقافات الأخرى، والقدرة على التعامل معها، ومع متغيرات العصر الصالحة.

ثالثا: من حيث المستفيدين:

المحور الثامن: جميع الكبار مع إعطاء أولوية في جميع المحاور السابقة للفئات الأكثر احتياجا في المجتمع.

رابعا: من حيث القوى البشرية:

المحور التاسع: توفير قيادات العمل في تعليم الكبار من خلال الإعداد العلمي على المستوى الجامعي وما بعده.

خامسا: من حيث المؤسسات:

المحور العاشر: توفير الهيكل المؤسسي لتعليم الكبار في كل دولة عربية بحيث توجد له الشخصية الاعتبارية المعترف بها.

المحور الحادي عشر: تعزيز الاتحاد العربي لتعليم الكبار، وتفعيل أجهزة العمل العربي المشترك.

المحور الثاني عشر: توفير التكامل بين جهود تعليم الكبار وجهود المؤسسات الإعلامية والاستفادة من منجزات ثورة الاتصالات والمعلوماتية.

المحور الثالث عشر : تشجيع الجهود والمنظمات غير الحكومية لتعليم الكبار بالإضافة إلى الجهود الحكومية في شتى جوانب العمل من حيث التمويل والتخطيط والتنظيم وإعداد البرامج والتنفيذ.

المحور الرابع عشر : التكامل المستمر والدائم بين مؤسسات وبرامج التعليم النظامي والتعليم غير النظامي وتعليم الكبار.

سادسا : المراحل الأساسية لتنفيذ الإستراتيجية العربية لتعليم الكبار

المرحلة الأولى : يتم فيها إقامة البنية الأساسية لتعليم الكبار من خلال تأسيس هيئة مسؤولة عن تعليم الكبار ، وتحديد الأطر المناسبة للإنفاق عليها ، وربط منظومة تعليم الكبار بالمنظومة التربوية.

المرحلة الثانية : البعد القومي الذي يتمثل في إقامة مؤسسات قومية وإقليمية للتنسيق بين السياسات القطرية لتعليم الكبار ، وإقامة مؤسسات بحثية ذات بعد وطني أو إقليمي ، وتوفير الكوادر المتخصصة وتأهيلها ، ونشر البحوث على المستوى القومي والقطري .

المرحلة الثالثة : يتم فيها توسيع مجالات البحث ، والتركيز على إدخال أساليب علمية.

المرحلة الرابعة: ويتم فيها تبني المؤسسات العاملة في تعليم الكبار أفكار أو نماذج جديدة ، وابتكار أدوات ووسائل جديدة لزيادة الفاعلية، وإعداد كوادر مؤهلة تأهيلا عاليا ، والتأقلم مع متطلبات التنمية في الوطن العربي.

يمكن تناول استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي من منظور نقدي على النحو التالي:-

بدأت استراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار في البلاد العربية ، منذ أن عرضت وثيقة " نحو تطوير الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار " على المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في 19 ديسمبر 1973م ، فأجريت البحوث العلمية والتجارب الميدانية في قرية "النكارية" بمصر ، " والراشدية " في العراق ، ومشروع تجريبي للمواجهة الشاملة للأمية الأبجدية والحضارية في اليمن في منطقة " أبين " ومشروع آخر في " غوطة دمشق " بسوريا ، وثالث في أوساط البدو بالإمارات العربية المتحدة ، وعرضت النتائج في ندوات للخبراء .

وبعد أن أثبتت النظرية وجودها من الناحية العلمية انتقل الحوار إلى رسم السياسات واتخاذ القرارات ، فتشكلت اللجان وتوجهت بإعداد وثيقة بعنوان " نحو استراتيجية عربية مقترحة لمواجهة مشكلة الأمية مستقبلا في الوطن العربي " قدمت لمؤتمر وزراء التربية العرب الثالث (11-16 ديسمبر 1976) وأجازها المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في الدورة غير العادية الأولى بالخرطوم عام 1978م .

وتتعلق الاستراتيجية من اصل المشكلة وهو التخلف ، وتهدف لاقتحام مواقعه دفعة واحدة ، وشغلت الاستراتيجية حيزا واضحا على الساحة التربوية ما يقرب من عقدين من الزمان في محاولة لمحو الأمية الشامل خلال المدى الزمني الذي افترضته الإستراتيجية ، إلا أنه لم يبلغ تلك الغاية على الرغم من بذل الجهود بقيام حملات شاملة في العراق والكويت واليمن والبحرين وموريتانيا ولبنان والصومال ، وحملات قطاعيه في كل من سوريا والسودان والمغرب والجزائر ، ثم قامت حملات شاملة في السودان 1990 ، وفي مصر 1991م ، وفي سوريا 1997 ، كما وضعت اليمن استراتيجية لمحو الأمية عام 1998م ترافق معها تعليم موازي وتدريب مهني وحرفي وتأهيل للمرأة⁽⁴⁵⁾ . ورغم ذلك نلاحظ أن حجم الأمية عام 1970 بلغ 51 مليون بنسبة 73% من مجموع السكان في الوطن العربي ، وقد بلغ عام 1990م 61 مليون بنسبة 48.7% من مجموع السكان ، وتشير البيانات الإحصائية المتاحة عام 2000م أن عدد الأميين حوالي 68 مليون بنسبة 38.5%⁽⁴⁶⁾.

وبالرجوع إلى محاور الاستراتيجية نلاحظ :-

أولا : من حيث الفلسفة والبرامج والمستفيدين والقوى البشرية والمؤسسات

تدور الاستراتيجية حول عدة محاور أولها : مرتبطة بفلسفة التعليم المستمر والقابلية للتعليم ، وثانيها : يركز على التخلص من مشكلة الأمية بسد منابعها وإيقاف تدفق أميين جدد ، وهو ما لم يحدث حيث أن الإلزام لم يتم بصورة كاملة ، وكذلك هناك تسرب من التعليم ، كما أن تعليم الأميين الحاليين يسير ببطء نتيجة عوامل متعددة منها قصور إعداد المعلمين في هذه البرامج ، وعدم مناسبة المكان والزمان ، وانشغال المرأة العربية بأمور اجتماعية ، كما أن الإحصاءات تشير إلى أن نسبة الأمية الهجائية بين الإناث العربيات 65%⁽⁴⁷⁾ . ومع هذا فقد تم الاستعانة ببعض خريجي الجامعات في مصر في برامج محو الأمية ، كما تساهم الجامعات في هذه البرامج ، ورغم ذلك تؤكد دراسة عبد العزيز الطويل⁽⁴⁸⁾ أن برامج ومشروعات محو الأمية وتعليم الكبار التي تطبقها الجامعات غير كافية ويجب الاهتمام بتخطيطها .

والاستراتيجية تقترح إقامة جامعة مفتوحة لتوفير فرصة ثانية للتعليم العالي والجامعي للكبار وهو ما لم يحدث حتى الآن ، كما انه لم يتم على المستوى العربي ، وجميع الكبار لم يستفيدوا من المحاور السابقة رغم وجود اتفاق بين المؤسسات الحكومية المسؤولة عن محو الأمية وتعليم الكبار والمؤسسات غير الحكومية بتشجيعها على المساهمة في هذا المجال ، ولكن دورها حتى الآن على المستوى العربي ضئيل نسبيا إذا ما قورن بالمطلوب فعلا في أرض الواقع.

ثانيا : بالنسبة للمراحل الأساسية لتنفيذ الاستراتيجية :

فقد قامت الدول العربية بتأسيس هيئات مسؤولة عن تعليم الكبار ، وحددت طرق الإنفاق عليها وربطها بالمنظومة التربوية ، وقامت بمحاولة توفير الكوادر المتخصصة وتأهيلها ، ونشر

البحوث وتبني أفكارا ونماذج جديدة لتعليم الكبار لأن معظم العاملين في هذا المجال من حملة المؤهلات المتوسطة تلقوا تدريباً قصيراً نظّمته الإدارة المختصة قبل إلحاقهم بالعمل أو أثناءه .

مما سبق يتضح أنه لا توجد سياسة عامة واضحة المعالم ، واستراتيجية للبحث العلمي في مجال تعليم الكبار بصفة عامة ، وكذلك لا يوجد إلا هيئات ومؤسسات قليلة تعنى بأثر البحث في هذا المجال ، وعموماً فإن التجارب العربية في مجال تعليم الكبار مازالت في مراحلها الأولى ، ولا بد من تطويرها لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ، وان تنطلق في هذا المجال من أسس واضحة تراعى فيها المستقبل ومتغيراته والجذور الثقافية للأمة العربية .

بعد استعراض استراتيجيات التربية والتعليم العربية ، واستراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي والتعرض لهما بالتحليل والنقد ، وهما استراتيجيتان قوميتان على المستوى العام العربي ، يمكن التعرض لاستراتيجية تطوير التعليم في مصر كأحد الاستراتيجيات الخاصة بقطر من أقطار الوطن العربي له أصالة عربية ، جذورها ضاربة في أعماق التاريخ ، وذلك من خلال التعرض لمحاورها بالتحليل والنقد فيما يلي: -

استراتيجية تطوير التعليم في مصر (49)

في إطار المبادئ الدستورية لسياسة الدولة في مجال التعليم يمكن تحديد الأهداف المتوخاة من التعليم على النحو التالي :-

- التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل .
- تحقيق التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- إعداد جيل من العلماء .
- إقامة المجتمع المنتج.

ففي ثمانينيات القرن العشرين ظهرت استراتيجية تطوير التعليم في مصر ، ثم ظهرت في بداية القرن الحادي والعشرين الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (2008/2007—2011/2012) (0)

أولاً: استراتيجية تطوير التعليم في مصر:

دعائم الاستراتيجية

تتشكل من بعض المنطلقات والمحاور على النحو التالي :-

أ) منطلقات الاستراتيجية .. تتمثل في شمولية التطوير (لسانر مكونات البناء الاجتماعي ، ومكونات النظام التربوي) وقومية التطوير ، والتنسيق بين القطاعات المختلفة ، والتعليم المتكامل الذي يتناول شخصية المواطن تناولاً متكاملاً ، والتعليم الذاتي ، والبحث التربوي ، والتجريب التربوي ، والمرونة ، وقومية العمل نحو محو الأمية وتعليم الكبار ، والتبوء التربوي في التعليم الثانوي والجامعة ، وعدم ربط العمل بالشهادة.

محاوَر الاستِراتيجية

تهدف الاستِراتيجية الى تحقيق الأهداف الأربعة العريضة (والتي تشكل السياسة التعليمية) ومن ثم فإن الاستِراتيجية تركز على المحاور الآتية:

محاوَر عامة لجميع مراحل التعليم:

تتمثل في :

أولا : زيادة فعالية ديمقراطية التعليم:

(أ) التعليم قبل الجامعي:

جميع أهداف السياسة التعليمية لا يمكن أن تتحقق بدون تمكين الناس من التعليم وتتطلب ديمقراطية التعليم التوسع الكمي في التعليم، مع احترام مبدأ المساواة، وتكافؤ الفرص ، ولزيادة فعالية هذا المبدأ يجب تحقيق ما يلي :-

1. توفير الإمكانيات .. (الفصول المدرسية - المدارس - المعدات والادوات) مما يتطلب معه زيادة الاعتمادات المقررة للتعليم، وتشجيع الجهود الذاتية لتوفير هذه الإمكانيات، وان يتوفر في كل مديرية تعليمية وحدة للمباني مزودة بمهندسين وفنيين في البناء والترميم والصيانة .
2. إتاحة فرص متساوية لمختلف الافراد والجماعات والبيئات للحصول على الانواع المختلفة من التعليم (أساسي - ثانوي عام - ثانوي خاص - ثانوي زراعي - صناعي) .
3. تدبير الفرص المتكافئة خلال العملية التعليمية والتغلب على الفترات الدراسية ، والأخذ بنظام اليوم الكامل مع توفير وجبة غذائية صحية للأطفال .
4. استيعاب كل الملزمين والحد من الهدر الذي يتم عن طريق التسرب والرسوب.
5. تأكيد ديمقراطية الإدارة التعليمية .
6. إحكام الإشراف على التعليم الخاص والمدارس التجريبية الرسمية.
7. توفير الرعاية التربوية للطلاب ... وتوفير التغذية والرعاية الصحية والتوجيه والإرشاد النفسي، وإنشاء وحدات صحية مدرسية .
8. تربية المعوقين... من خلال :-
 - تنظيم اندماج وتكامل المعوقين في المجتمع من جديد.
 - اعتبار مشكلة تأهيل المعوقين مسؤولية المجتمع والدولة.
9. علاج ظاهرة الدروس الخصوصية .
10. تعديل نظام المسار الخاص بالحلقة الإعدادية.

(ب) التعليم العالي:

توسعت الجامعات والمعاهد العليا في قبول الطلاب وفقا لمبدأ تكافؤ الفرص إلا ان فعالية مبدأ ديمقراطية التعليم تتوقف على عدة أمور أهمها:-

1. توفير الامكانيات ... مدرجات - مكتبات - معامل - ورش وأجهزة .
2. تحويل الطلاب بين الجامعات على أسس موضوعية وكذلك بين الكليات.
3. علاج ظاهرة الدروس الخصوصية .
4. دعم الرعاية الطلابية ... عن طريق تسكين الطلاب المغتربين في المدن الجامعية، والرعاية الطبية لهم بالمستشفيات الجامعية وتقديم المساعدات المالية لغير القادرين.
5. دعم ديمقراطية القيادة العلمية ... كما نص عليها قانون تنظيم الجامعات 49 لسنة 1972.

ثانيا: التوسع في التعليم الفني والارتفاع بمستواه :

1. توفير المعلومات الخاصة ب:-
 - مراعاة الاحتياجات المستقبلية للمجتمع في ظل التطور التكنولوجي السريع.
 - مراعاة التخصصات والمهن الفنية المطلوبة وفقا لنظرة مستقبلية.
2. تخطيط التعليم الفني والعناية بالتخصصات الفنية والتكنولوجية المستحدثة وفتح شعب جديدة لها .
3. اعتبار المدرسة الفنية وحدة تعليمية إنتاجية ... يمكن من خلال ربط التعليم الفني بمواقع الإنتاج ويجب تطوير مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج بمدارس التعليم الفني .
4. توفير مصادر فعالة لتمويل التعليم الفني ... وخاصة التعليم الصناعي بأن تتحمل الجهات المستفيدة من الإنتاج الفني بما فيها القطاع الخاص نصيبها من هذا التمويل.
 - تشجيع إنشاء معاهد عالية خاصة في المجالات التي يحتاج إليها المجتمع.

ثالثا: حسن إعداد المعلم وتأهيله :

أي حديث عن محاور إستراتيجية التطوير بعيدا عن المعلم، هو كمن يبني قصرا في الهواء ، ويمكن القول أن المعلم الصالح في نظام تعليمي ضعيف أفضل من المعلم غير الصالح في نظام تعليمي قوي، ولا يمكن لفعالية النظام التعليمي أن تتحقق دون صلاحية المعلم على الأداء.

(أ) التعليم قبل الجامعي ...

ينبغي أن تقوم استراتيجيات إعداد المعلم وتأهيله على المبادئ التالية:

- الارتقاء بمهنة التعليم ورفع مستواها الاجتماعي والمادي وإحساس المعلم بالثقة في نفسه.
- توحيد مصادر إعداد المعلم مع تطوير دور المعلمين والمعلمات لكي تصبح كليات عليا مع وضع أحكام انتقالية لطلابها الحاليين (والقبول بعد الثانوية العامة أو الفنية) .

- ربط الشعب في كليات التربية والمعلمين بالحاجة الفعلية في مختلف التخصصات، وفقا لحاجة المجتمع، مع الاهتمام بتكنولوجيا التعليم والعناية بالدراسات العليا.
- وضع أسلوب منهجي لتدريب المعلمين أثناء الخدمة وتشجيعهم على البحث والابتكار.

(ب) التعليم الجامعي ...

العمل الجامعي يقتضي أن يكون عضو هيئة التدريس معلما ومفكرا أو رائدا وباحثا ويتطلب ذلك وجوب مراعاة ما يلي :

- يقتصر تعيين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على العناصر الممتازة.
- أن يراعي عند إعداد المدرس الجامعي أن يتلقى من المواد الدراسية ما يجعل منه معلما ومفكرا ورائدا وباحثا في ذات الوقت.
- لا يجوز أن يقتصر تقييم أداء هيئة التدريس على مجرد تقديم البحوث بل يجب النظر الى نشاطه العلمي والاجتماعي.
- الفصل بين الترقية العلمية والدرجة المالية لأعضاء هيئة التدريس ، ويجب العمل على رفع المستوى المادي لأعضاء هيئة التدريس .
- وضع نظام يكفل قيام اللجان العلمية بتقييم ما يظهر من الإنتاج العلمي لعضو هيئة التدريس بصفة دورية دون انتظار وقت حلول الترقية وسوف يكفل هذا المبدأ تحقيق المداومة والاستمرار في البحث العلمي وعدم الانتظار لحين قرب حلول موعد الترقية مما يؤدي للسرعة في البحوث والتأليف.

رابعاً: توفير التمويل اللازم للتعليم بجميع مراحلہ :

التعليم استثمار إنتاجي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، وقد أدت الظروف الصعبة إلى تقليل قدرة معظم الحكومات على الاستمرار في الصرف على التعليم ، خاصة في الدول التي يزيد فيها عدد السكان وعدد المقبلين على التعليم وخاصة في المدارس الابتدائية.

- مجانية التعليم في مؤسسات الدولة مبدأ لا مساس به والدولة تتحمل تمويل التعليم.

والمجتمع مسئول عن تدبير موارد التعليم ومضاعفتها من خلال :-

- إنشاء صندوق تمويل التعليم في كل محافظة مصادره من التبرعات وعائد الاستثمار.
- إلزام أصحاب المدارس الخاصة بدفع ضريبة تعليم ، وتحميل أولياء الامور القادرين هذا العبء.
- تشجيع الجهود الذاتية للمواطنين من أجل بناء المدارس وتدعيمها بالاجهزة والادوات.

حول تمويل الجامعات

تعتمد الجامعات في تمويلها على الدولة ، وتحدد الدولة المبلغ الإجمالي لموازنة الجامعات ، وتحصل كل جامعة على ما يخصها وفقا لمعايير معينة تتصل بأداء الجامعة لوظائفها ، ويترك لكل جامعة حرية توزيع ما يخصص لها من اعتمادات على الأبواب المختلفة للميزانية .

خامسا : زيادة فعالية الإدارة التعليمية والجامعية :

(أ) زيادة فعالية الإدارة التعليمية ..

يتطلب نجاح العملية التربوية أن تشرف عليها إدارة تعليمية واعية وقادرة ، وضمنا لهذا النجاح يجب الالتزام بما يلي :-

1. مركزية التخطيط والمتابعة .. يجب ان تقوم الوزارة بتخطيط التعليم تنفيذا للاستراتيجية من خلال أجهزتها مع وضع خطة ذات معالم محددة (المناهج - المقررات - الاشراف)
2. لا مركزية التنفيذ في المحليات .. فيما يتعلق بإنشاء المدارس وتجهيزها.
3. تدعيم إدارة المدرسة .. بإعطاء المديرين والنظار صلاحيات أوسع في الإدارة مع فتح الترقيات لمدير عام أو وكيل وزارة في امكانهم.
4. تحديث الإدارة التعليمية (المركزية واللامركزية) باستخدام الوسائل الحديثة للاتصال لتتيح لهم فهم اتجاهات التطوير في التخطيط التربوي باشتراك نقابة المعلمين.
5. سهولة الاتصال بين عناصر الهيكل (التنظيمي) الإداري والفني .. رأسيا بين ديوان عام الوزارة والمديريات التعليمية وأفقيا بين الإدارات التي تعمل على مستوى إداري واحد .
6. من الضروري إنشاء جهاز خاص يتولى القيام بالمباني التعليمية يكون حكوميا مركزيا مستقلا له شخصية اعتبارية وميزانية خاصة ملحقه بميزانية الدولة ، وله الحق في قبول الهبات والمعونات غير المشروطة ، وله حق عقد القروض لتمويل إقامة الابنية ، وتخضع للرقابة المالية والإدارية ويتشكل الجهاز المركزي لابنية التعليم من إدارة عامة تتبعها إدارة فنية وإدارة مالية وإدارة قانونية وإدارة للمحاسبات وأقسام إدارية.

(ب) زيادة فعالية الإدارة الجامعية

تتوقف فعالية الإدارة الجامعية على قدرتها في تحقيق أهدافها الأكاديمية كما حددها قانون تنظيم الجامعات ، وتتوقف هذه الفعالية أساسا على مهارة والالتزام كل المسؤولين الجامعيين على جميع المستويات بأداء مهامهم وفقا للأهداف المرسومة.

ويتطلب تطوير التعليم العمل على زيادة فعالية الإدارة الجامعية مما يتطلب معها:-

1. دعم الاستقلال الإداري للجامعة فلا يجوز فرض هياكل نمطية أو موحدة على الجامعات.

2. دعم الاستقلال المالي للجامعة ويترك لها تحديد موازنتها في إطار موارد الدولة وما تستطيع تدبيره من جهود ذاتية أو منح أو تبرعات.
3. يجب الأخذ بالوسائل التكنولوجية الحديثة والمتطورة في مختلف نواحي الإدارة الجامعية.
4. ربط الإدارة الجامعية بمواقع الإنتاج والخدمات للتفاعل مع حاجات المجتمع وإمكان تدبير موارد مالية.
5. الاهتمام بإدارة المنشآت الجامعية والمستشفيات الجامعية وتوفير مقومات فعاليتها.
6. تدعيم لا مركزية الإدارة الجامعية بدءا من القسم الى الكلية الى الجامعة في إطار خطة الجامعة.
7. زيادة عدد نواب رئيس الجامعة بحيث يقود كل نائب قطاعا معينا من قطاعات الإدارة الجامعية.
8. ضرورة الاهتمام بالمكتبات الجامعية.

محاور خاصة بالتعليم العام

سادسا: الارتفاع بالمستوى الكيفي للتعليم

يعتمد المستوى الكيفي للتعليم على :-

- السلم التعليمي
- محتوى التعليم
- الامتحان

1. السلم التعليمي

(أ) مرحلة التعليم الأساسي .. (تسع سنوات) من حلقتين (ابتدائي 6 – إعدادي 3) طبقا للقانون 139 لسنة 1981 تم خفضه إلى 8 سنوات ثم عادت إلى 9 سنوات.

(ب) مرحلة التعليم الثانوي .. ثلاث او خمس سنوات (ثانوي عام 3 سنوات – ثانوي فني 3 او 5 سنوات) معلمين ومعلمات (5 سنوات)

ويتعين تطوير السلم التعليمي على الوجه التالي :-

- أن يسبق التعليم الأساسي مرحلة رياض الأطفال.
- مراعاة الفروق الفردية في المرحلة الإعدادية وإعطاء مقررات عملية للتلاميذ الذين لا تتوافر لديهم استعداد لتلقي المقررات النظرية ومنع تسرب التلاميذ (المدارس المهنية).
- فرز المتفوقين وفقا لمعايير دقيقة ووضعهم في فصول خاصة مع إعطائهم مقررات أكثر عمقا

2. محتوى التعليم ..

- (أ) المنهج .. يتطلب تطويرا شاملا ولحدوث التطوير يجب تحقيق الأهداف العامة الآتية :-
- التكامل والشمول في المعرفة (تكامل المواد الدراسية – شمول المعرفة).
- تركيز محتوى التعليم في الموضوعات الأساسية (تكامل المعلومات وتصنيفها).

- تعميق القيم التي تتطلبها الحضارة المصرية واهمها القيم الثقافية والدين واحترام حقوق الانسان.
 - تنمية القدرة الإبداعية والقدرة على التفكير الخلاق، والقدرة على التعبير عن التفكير.
 - الربط بين التعليم ومقتضيات التنمية الشاملة وتحقيق النمو .
 - إدراك موقع مصر في المجتمعين العربي والدولي.
- (ب) الكتاب المدرسي .. يجب تطويره بحيث يكون مشوقا وجاذبا للطالب
- (ج) بالنسبة للنشاط المدرسي .. يهدف إلى تنمية الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية
- (د) توازن المناهج الدراسية .. تمثل أمرا جوهريا لبناء شخصية التلميذ .
- (هـ) الوسائل التعليمية .. يجب التركيز على الوسائل والتكنولوجية الحديثة للاستغناء عن الدروس الخصوصية

3. الامتحانات ..

تعتبر جزءا أساسيا في العملية التعليمية تكشف عن مدى فعالية التدريس والمناهج والكتب المدرسية، وعن مدى إيجابية التلاميذ والطلاب وتفاعلهم مع عناصر محتوى التعليم ويعكس نظام الامتحان ما يشوب العملية التعليمية من نقائص.

التخلص من عيوب التعليم الخاص .. يسهم التعليم الخاص في تحقيق أهداف السياسة التعليمية، إلا ان على الدولة مراقبة هذا التعليم.

التعليم الأجنبي .. تشجيع تعلم اللغات الأجنبية، بشرط عدم المساس بالسيادة المصرية.

سابعاً: الارتفاع بمستوى الثانوية العامة

يمثل التعليم الثانوي أهمية خاصة ، وهو مرحلة انتقال للتعليم العالي ويجب أن:-

1. يتم إدخال المواد الفنية والمهنية في هذه المرحلة لاعداد الطلاب للحياة.
2. يجب أن يتجه لتنمية قدرات الطلاب على التفكير المنطقي والنقدي.
3. ضرورة استجابة التعليم الثانوي لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
4. إتاحة الفرصة لطلاب الثانوية العامة وفقا لضوابط النقل الى التعليم الفني والعكس.

شهادة الثانوية العامة : نهاية مرحلة وبداية مرحلة ويجب :-

1. المحور الاستراتيجي هو إلغاء التشعب كلية والاكتفاء بالاختيار بين المواد في الصف الثالث .
2. تكون الدراسة في الصفين الاول والثاني موحدة وعامة وشاملة لجميع المواد واللغات .
3. وضع الطلاب المتفوقين في فصول خاصة لمتابعتهم.
4. تكون الدراسة في الصف الثالث اختيارية ويحل نظام الاختيار محل نظام التشعب ، وبوجه الطالب في الاختيار وفقا للمواد المؤهلة لدخول الكليات.

تطوير نظام الامتحان :

لقد قرر المجلس الأعلى للجامعات تحديد خمس مجموعات للمواد المؤهلة للقبول بالجامعات المجموعة الخامسة منها لكليات القدرات ومهارة الموهبة .

ويعاب على هذا النظام انه لا يختلف عن النظم السابقة حيث لا نستطيع أن نميز بين الطالب المتميز والعادي فأسئلة الامتحانات واحدة وإذا وضعت أسئلة للمتميزين ارتفعت صيحات الشكوى ، وبناء على ذلك لا مناص من الأخذ بتجربة الدول التي سبقتنا في التقدم والتي اهتمت بالكيف لا الكم . لتحسين مستوى التعليم ورفع معيار التعلم.

ويمكن تحقيق ذلك بالتميز بين شهادتين :-

1. شهادة الثانوية العامة (المؤهلة) للالتحاق بالجامعات ... يؤدي الطالب المتميز الامتحان في المستوى الرفيع ويخصص لهؤلاء الطلاب فصول من الصف الاول الثانوي وفضل المعلمين ويسمح للطلبة العاديين الالتحاق بهذه الفصول إذا أثبتوا جدارتهم في امتحان النقل ولا يكون المستوى الرفيع لتحسين المجموع بل للتأهل لدخول الجامعة.

2. شهادة الثانوية العامة ... وهي التي تؤهل للالتحاق بالمعاهد الفنية المتوسطة أو العالية ويلجأ صاحبها الى الحياة العملية او استكمال دراسته في مراكز التدريب . ويمكن للطالب الذي يحصل على هذه الشهادة أن يتقدم في العام التالي مباشرة للامتحان في المواد المؤهلة طبقاً للمستوى الرفيع لكي يتمكن من الالتحاق بالجامعة ويسقط حقه إذا تاخر عن ذلك.

ثامنا : تطوير نظم التعليم العالي وأنماطه وأساليبه

هناك ثلاثة أمور لا بد من مراعاتها لإحداث تطوير يتفق مع أهداف المستقبل.

الأول : التخطيط الشامل للتعليم العالي من خلال :-

- العناية بالمعاهد العالية الفنية التكنولوجية.
- التوسع الكيفي في الجامعات بدلا من الكمي.
- الأخذ بنظام التعليم العالي عن بعد.

الثاني : تنوع أنماط الجامعات :

- بالعدول عن النمط التقليدي الموحد للجامعات وإقامة جامعات نوعية .
- إنشاء كليات متخصصة داخل الجامعة تمويلها المؤسسات الإنتاجية.

الثالث : تطوير نظام الدراسة لتحقيق أهداف السياسة التعليمية عن طريق :

- تطوير المناهج لكي تتفق مع حاجات المجتمع في ضوء المتغيرات.

**تاسعا : زيادة فعالية الدراسات العليا والبحوث لتحقيق التنمية والقدرة العلمية ..
ويتمثل ذلك في :-**

1. تطوير مجالس الدراسات العليا باشتراك مجموعة من الكليات في تخصص عام واحد.
2. الأخذ بنظام الأستاذ المتفرغ للدراسات العليا والبحوث ومنحه مكافأة إضافية.
3. توفير الإمكانات (مراجع – أجهزة – مواد) وتدبير موارد للدراسات العليا خارج الموازنة.
4. التنسيق بين الجامعات وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ومراكز البحوث والشركات المساهمة
5. العناية بالإعلام العلمي .. إنشاء مراكز توثيق وتصوير وإصدار دليل سنوي وإصدار دوريات في كل جامعة تحتوي على إنتاجها العلمي.
6. يجب أن تنصب كل الدراسات العليا على موضوعات تتصل بصميم مشكلات المجتمع المصري.

حول استراتيجية تطوير التعليم في مصر (من منظور نقدي):

من تحليل نصوص الاستراتيجية ، ومقارنتها بمصادر مرجعية ، وجهود تنفيذ الاستراتيجية وما تم بشأنها يمكن التعرف على :-

أولا : منطلقات الاستراتيجية :

يرى محمد عزت عبد الموجود⁽⁵⁰⁾ أنه يجب عند وضع سياسة تعليمية مراعاة شمولية المحتوى ، ولكي تكون مؤثرة يجب أن تتعرض لجميع جوانب العملية التعليمية ، ولكن استراتيجية تطوير التعليم في مصر اتسم منهجها بالجزئية وليس بالشمول ، حيث لم يمتد إلى كل مراحل وقطاعات التعليم ، وإنما اقتصر على أبعاد معينة دون أخرى ، فلقد امتد منهج التطوير إلى أركان العملية التعليمية وليس إلى الفلسفة والمبادئ التي تحكم السياسة العامة ، واتسم بالتردد والبطء باعتبار أن السياسة التعليمية تحتاج إلى قناعة عامة من المجتمع لإحداث التغيير المطلوب .

لقد ظهرت الاستراتيجية وسط شعور عام في المجتمع المصري بعدم الرضا على العملية التعليمية ، نتيجة ظهور بعض المشكلات التي قد تعبر عن فساد بعض أركان العملية التعليمية (مثل محاولات الغش الجماعي ، الاعتداء على المعلمين ، الدروس الخصوصية ، وزيادة كثافة الفصول) مما يؤدي لتردى العملية التعليمية ، في حين أن المجتمع يعاني من ضغوط اقتصادية ، وقد طرحت الاستراتيجية للنقاش بعد إعدادها (بعقد الندوات والمؤتمرات إلا أنها كانت شكلية)⁽⁵¹⁾

ثانيا : محاور الاستراتيجية :

1. زيادة فعالية ديموقراطية التعليم :

استنادا إلى مبدأ الديموقراطية في صنع القرار حرصت وزارة التربية والتعليم على إتاحة فرص المشاركة لجميع فئات الشعب من خلال المؤتمرات القومية (مؤتمر تطوير التعليم الابتدائي ،

مؤتمر تطوير التعليم الإعدادي 1994 ، مؤتمر تطوير إعداد المعلم وتدريبه 1996 ، المؤتمر القومي للموهوبين (2000) اللقاءات المباشرة بالفيديو كونفرانس بمشاركة رجال السياسة والمفكرين وقيادات التعليم ، والمعلمون العائدون من البعثات الخارجية ، وممثلو مجالس الآباء والمعلمين والطلبة وأساتذة الجامعات ورجال الإعلام ، وعلى الرغم من ذلك لم يتم حتى الآن إحكام الرقابة على المدارس الخاصة ، وخصوصا مدارس اللغات بالدرجة المطلوبة مما جعل بعضها مشروعات استثمارية تحقق مكاسب فردية ، ولا زالت ظاهرة الدروس الخصوصية في تزايد مستمر مما يؤثر سلبا على مجانية التعليم ، ويجعل الاستفادة منه قاصرة على الطبقات القادرة ماديا .

وبالنسبة للتعليم الأساسي فقد تم الاتفاق وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي على برنامج تحسين التعليم الأساسي لتحقيق ثلاثة أهداف هي :-

- زيادة ما تستوعبه المنظومة التعليمية من التلاميذ تدريجيا للوصول إلى الاستيعاب الكامل والتخلص من نظام الفترات الدراسية.
- رفع مستوى كفاءة الأداء الدراسي للتلاميذ والتقليل من الرسوب وخفض نسبة التسرب.
- رفع مستوى فعالية وكفاءة المنظومة الإدارية التعليمية وقد بدأ وينتهي عام 2002م.⁽⁵²⁾

كما اهتمت وزارة التربية والتعليم المصرية برعاية المعوقين بمختلف أنواع الإعاقة إيماناً بحقهم في التعليم ، وتزويد مدارسهم بما يلزمها من وسائل وأدوات تعليمية ، ومعينات سمعية وبصرية، ومدرسين متخصصين وأخصائيين نفسيين واجتماعيين .⁽⁵³⁾

2. التوسع في التعليم الفني وارتفاع مستواه:

بدأت وزارة التربية والتعليم في مصر في التوسع في التعليم الفني بإنشاء المزيد من المدارس الفنية ذات الثلاث سنوات والخمس سنوات ، وبدأت مشروعات مشتركة لتحسين نوعية التعليم الفني منها مشروع مبارك كول الذي بدأ عام 1995 ، ومشروع مبارك جور ، وتم استحداث تخصصات جديدة في التعليم الفني الصناعي ، وتحويل بعض المدارس الصناعية إلى وحدات إنتاجية ، وتطوير خطة الدراسة للمدارس التجارية المتقدمة نظام السنوات الخمس ، وتزويد المدارس الزراعية والصناعية والتجارية بالآلات والأدوات والورش اللازمة وأجهزة الحاسب الآلي .⁽⁵⁴⁾ ورغم ذلك ما زال ينظر إلى هذا النوع من التعليم على أنه تعليم من الدرجة الثانية يخدم فئات الطلاب الأقل مكانة اجتماعية واقتصادية ، كما أن هناك اتجاه لخفض الأعداد المقبولة في هذا النوع من التعليم وزيادة نسبة القبول في التعليم الثانوي العام لتصل إلى 50% بدلا من 30% ، وخفض نسبة القبول في التعليم الفني من 705 إلى 50% وغالبا ما سيكون هذا الخفض في التعليم الفني التجاري .

3. حسن إعداد المعلم وتأهيله :

يرى حسين كامل بهاء الدين أن التركيز على أهمية دور المعلم في إصلاح التعليم ليس مجرد شعار ، وإنما هو حقيقة علمية توصل إليها العالم المتقدم ، وأن كل ما يمكن أن يؤدي إلى تحسين أحوال المعلمين ماديا وأدبيا ومهنيا ، إنما هو خطوة علمية في سبيل إصلاح التعليم وتطويره .⁽⁵⁵⁾ وقد تم البدا في تحسين الأحوال المادية للمعلمين جزئيا لأنها ليست بالدرجة المطلوبة التي يمكن أن تغني البعض عن الالتجاء إلى الدروس الخصوصية كمصدر لزيادة الدخل ، كما انه تم توحيد مصادر إعداد المعلم وتأهيله في إطار الجامعات بدءا من معلمة رياض الأطفال و إنتهاءا بمعلم المواد التخصصية في التعليم الإعدادي والثانوي عام وفني .

وكذلك تم تحويل دور المعلمين والمعلمات إلى كليات للتربية النوعية ورياض الأطفال بلغ عددها 17 كلية تربية نوعية وكليتان لرياض الأطفال ، تخرج معلمين ومعلمات مؤهلين للعمل في مدارس لنجاح الأنشطة التربوية في القيام بدورها كجزء مكمل للتربية المتكاملة لاكتشاف المواهب وتدعيمها وتنميتها . كما اهتمت الوزارة بتدريب المعلمين وإرسال البعثات للخارج لرعايتهم ثقافيا واطلاعهم على كل جديد في الفكر والعلم والثقافة ، كما واجهت الرسوب الوظيفي للمعلمين .

وعلى الرغم من كل ما سبق إلا أننا نجد أن هناك عجزا في بعض التخصصات في المدارس على الرغم من وجود وفرة من خريجها لا تعمل ، وعدم وجود إمكانات مادية تفي باحتياجات تفعيل دور الأنشطة داخل المدارس على سبيل المثال عدم وجود خامات أو ميزات كافية وكذلك المكان غير متوفر للقيام بالنشاط وتعدد الفترات بالمبنى المدرسي .

وبالنسبة لتقييم عضو هيئة التدريس بالجامعة لم يتحقق قيام اللجان العلمية بتقييم ما يظهر من الإنتاج العلمي لعضو هيئة التدريس بصفة دورية دون الانتظار لقرب حلول موعد الترقية كما جاء في الاستراتيجية .

4. توفير التمويل اللازم للتعليم بجميع مراحله :

لقد زادت ميزانية التربية والتعليم في مصر في السنوات الأخيرة زيادة مضطردة تصل تقريبا إلى 17 ضعف ما كانت عليه عام 1982م حيث كانت حوالي 1.1 مليار جنيه وصلت عام 2001 إلى 20.4 مليار جنيه على الرغم من أن مصر ليست دولة غنية ، ولكن الإنفاق على التعليم يأتي من منظور انه حق إنساني ، ومع ذلك لا تكفي هذه المبالغ لمواجهة التطور المنشود في التعليم المصري ، ولا يمكن مقارنتها بما ينفق على التعليم في الدول المتقدمة وبعض الدول من حولنا ، ومن ثم يجب أن تتضافر الجهود الشعبية لدعم التعليم ماديا لتحسينه ورفع مستواه .

5. زيادة فعالية الإدارة التعليمية :

تقتصر الاستراتيجية على مركزية التخطيط والمتابعة بالوزارة ، ولا مركزية التنفيذ في المحليات ، وتحديث الإدارة باستخدام الوسائل الحديثة للاتصال ، وإنشاء جهاز يتولى القيام بالمباني التعليمية (هيئة الأبنية التعليمية) وفتح الترقيات أمام النظار والمديرين في أماكنهم ، وطبقا

للاستراتيجية تهدف الوزارة إلى إدخال الكمبيوتر على نطاق واسع في جميع الإدارات والقطاعات التابعة لها لتحسين الأداء الوظيفي ، وحفظ البيانات وترتيبها ، وإنشاء قواعد للبيانات وإنشاء نظام للتوثيق يسمح بترتيب وفهرسة كافة الوثائق الخاصة بالوزارة ، وكذلك استخدام الفيديو كونفرانس في تطوير برامج التدريب وربطها بالتطبيق العملي وتبادل الخبرات والمعلومات العلمية والإدارية على الهواء مباشرة ، وإجراء الحوار مع المستويات الأقل على مستوى الجمهورية حيث يوجد (33) موقع يخدم جميع محافظات مصر⁽⁵⁶⁾ ، ورغم ذلك لم يتم حتى الآن تعميم استخدام التكنولوجيا الحديثة بشكل فعال في الإدارة التربوية في مصر حيث يتم في معظم الحالات الاعتماد على المكاتبات وتبادلها يدويا ، أو عن طريق البريد حيث لا يوجد سوى فاكس واحد على مستوى كل مديرية تعليمية .

أما بالنسبة للإدارة الجامعية فهناك استقلال إداري ولا يوجد هياكل نمطية أو موحدة إلى حد ما ، كما أن هناك فعلا لا مركزية في الإدارة الجامعية بدءا من القسم إلى الكلية إلى الجامعة في إطار خطة الجامعة ، كما أصبح هناك ثلاثة نواب لرئيس الجامعة يقود كل منهم قطاع من قطاعات الإدارة الجامعية (شؤون التعليم والطلاب - الدراسات العليا والبحوث - خدمة المجتمع وتنمية البيئة) وزاد الاهتمام بالمكاتب الجامعية وإدخال معظم الكليات على شبكة الإنترنت.

6. الارتفاع بالمستوى الكيفي للتعليم :

يعتمد التطور الكيفي للتعليم على عدد من المجالات في النظام التعليمي وهي :-

(أ) المحتوى والكتاب : والذي تغير في ضوء توصيات مؤتمرات تطوير التعليم على مدى السنوات العشر (92/91 - 2001/2000) فقد تم تضمين المناهج مفاهيم خاصة بالبيئة والأمن القومي ، ومحاربة الإرهاب والتطرف ، والوحدة الوطنية ، والديموقراطية ، وحقوق الطفل ، والمفاهيم السكانية ، وقواعد المرور ، والمفاهيم الصحية والسياحية ، ومحاربة الإدمان .

(ب) المتعلم : هو محور العملية التعليمية ، وقد قامت الوزارة بالعناية بالتغذية المدرسية ورغم ذلك هناك بعض السلبيات في نمط التغذية لسوء التخزين ، وكذلك العناية بصحة التلاميذ من خلال نظام التأمين الصحي على التلاميذ والفحص الطبي الشامل عند الالتحاق بكل مرحلة وبصفة دورية .

(ج) تحسين العملية التعليمية : بالقضاء على تعدد الفترات ومواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية ، وإعادة الصف السادس الابتدائي وتطور خطط الدراسة وأساليب التعليم وزيادة مدة العام الدراسي إلى 37 أسبوعا دراسيا ، ورغم ذلك لم يتم القضاء حتى الآن على تعدد الفترات وكذا زادت الدروس الخصوصية نتيجة نظام الامتحانات الحالي ز

(د) التقويم الشامل لضمان الجودة : بتحديث عمليات وأساليب وأدوات التقويم ، والاستفادة من نتائجه لتحقيق مزيد من الإصلاح والتطوير المستمر للعملية التعليمية ، ويتم من خلال تقويم المدرسة ،

والأعمال الإدارية والمالية، وأداء القيادات والمعلمين والعاملين، والمتعلمين، وتطوير عمليات التقويم، ورغم ما تطالب به الاستراتيجية فإن أدوات التقويم حتى الآن تسير كما هي ولم يحدث لها أي تطوير أو تغيير، بل على العكس تتدخل السياسة والرأي العام والإعلام في نتائج التقويم، وخاصة على مستوى الشهادات العامة، كل ما تغير هو تذبذب في تقويم طلاب الشهادة الثانوية العامة، فوجد النظام في عامين مع وجود تحسين للمجموع ثم إلغاء التحسين والبقاء على نظام العاميين، وكان المفترض طبقاً للاستراتيجية أن يكون ذلك عاملاً للحد من الدروس الخصوصية، ولكن حدث العكس زادت مما زاد الأعباء المالية على الأسرة المصرية.

(هـ) مبان مدرسية جميلة ومتطورة: بدأت الهيئة العامة للأبنية التعليمية بمراعاة تصميمات المباني التعليمية الجديدة، مع مراعاة كافة المعايير، ومشاركة المتخصصين من الجامعات، ولأول مرة صار للمعايير التربوية والبيئية اعتباراً في اختيار مواقع المدارس وتخطيطها.

7. تطوير نظم التعليم العالي وأنماطه وأساليبه :

تذكر الاستراتيجية في جوانب التطوير واتجاهاته جوانب هامة، مثل العناية بالمعاهد العالية الفنية التكنولوجية والأخذ بنظام التعليم العالي عند بعد وإنشاء كليات متخصصة داخل الجامعة، تمويلها المؤسسات الإنتاجية، وقد بدأت الجامعات في نظام التعليم المفتوح، وإنشاء كليات متخصصة جديدة، تفي باحتياجات العصر مثل كليات الحاسبات والمعلومات، وكليات السياحة والفنادق، وكليات التربية النوعية ورياض الأطفال، وتخفيفاً على كاهل الجامعات الحكومية وافقت الدولة على إنشاء معاهد وجامعات خاصة طبقاً لحاجة المجتمع والعصر الذي نعيش فيه، مثل (معاهد الخدمة الاجتماعية - والمعاهد العالية للتعاون، ومعاهد الحاسبات، ومعاهد اللغات) حتى وصل عددها إلى 39 معهداً عام 1996م.⁽⁵⁷⁾ وكذلك أنشأت جامعات 6 أكتوبر - جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب - جامعة مصر الدولية - جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

وتم إدخال اللغة الأجنبية كمقرر إجباري في جميع كليات الجامعة، وكذا مادة الحاسب الآلي وبدأت مراكز تسويق الخدمات الجامعية، والتي تتكون من تخصصات مختلفة بعمل تزواج بين الجامعة والمجتمع، بين المنتج والمستهلك، فالجامعة هي المنتج تنتج علماً وخبرة، وتصل من خلال فكر أساتذتها إلى حلول علمية لمشاكل الإنتاج، والأفراد والهيئات التي تحتاج إلى الخبرة في المجتمع وهم المستهلك، ورغم ذلك فإن هذه المراكز لا تقوم بالدور الواجب أن تقوم به وقد يكون مرده غالباً إلى عدم تفعيل الاتصال بين الجامعة والمجتمع، أو إلى عدم ثقة بعض أصحاب الأعمال في الخبرات التي تقدمها لهم هذه المراكز نتيجة لعدم فهمهم لدورها.

ثانياً: الخطة الاستراتيجية القومية لاصلاح التعليم قبل الجامعي فى مصر (2007/2008—

(2011/2012) (58)

استندت منهجية الخطة الاستراتيجية على مجموعة الخبرات التاريخية المتراكمة فى وزارة التربية والتعليم وخاصة خبرة الوزارة فى اعداد الخطة القومية للتعليم للجميع سنويا وفقا

"لاطار داکار 2000" الناتج عن مبادرة اليونسكو للتعليم للجميع OEFA وهذه الخطة تعتبر نقلة نوعية ليس فقط من حيث المدى وحجم ونطاق العمل، بل ايضا من حيث المنهجية فى التخطيط والتوجه فى فكر الاصلاح التربوى، ولقد ارتبطت هذه الخطة الاستراتيجية القومية بدائرة أوسع من الطموحات القومية؛ للتفاعل مع سياق الظروف التاريخية التى تمر بها مصر بعد ثورة الشعب فى 25 يناير 2011 وتطلعاتها نحو التحول الى مجتمع المعرفة وامتلاك القدرة التنافسية فى الاقتصاد العالمى، ولذلك جاءت الخطة شاملة وهادفة الى احراز تحول فى النموذج التربوى Education Paradingm Shift شاملا عناصر العمليات التربوية والنظم، ومخرجات التعلم، ونموذج المعلم والقيادة التربوية 000

وسوف نلقى الضوء على خمس نقاط أساسية لتوضيح منهجية انجاز الخطة الاستراتيجية ثم مراحل الاعداد، والملاحق الأساسية التى تحدد خصائص هذه الخطة، وكذلك المبادئ الأساسية الفلسفية التى بنيت على أساسها الخطة، واخيرا متطلبات النجاح لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، وذلك على النحو التالى :

أولا: منهجية انجاز الخطة:

لقد انجزت الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم طبقا لمنهجية علمية ارتكزت على مجموعة من الاساليب والمبادئ وهى :

- المشاركة: وذلك من خلال التعاون بين الوزارة والمديريات والادارات التعليمية والمدارس، والجامعات والمجتمع المدنى والوزارات ذات الصلة والهيئات الدولية 0
- تكامل القطاعات: وذلك من خلال دراسة الواقع الفعلى للمؤسسات التعليمية فى جميع القطاعات المختلفة لتحقيق تكاملها على جميع المستويات التعليمية والاشرافيه والتنفيذية 0
- الاعتماد على البيانات: وذلك بعد التأكد من صحتها، وتحليل الوضع الراهن لقطاع التعليم قبل الجامعى، واستنتاج القضايا والتحديات، ومن ثم الاهداف والاستراتيجيات 0
- الاستفادة من الخبرات المتراكمة فى تطوير التعليم: وذلك بعد الدراسة والتحليل الناقد لتلك الخبرات فى الدراسات والبحوث المتميزة من جهات متعددة اهتمت بالتعليم، وبالتجارب المتميزة فى التعليم التى تمت داخل وزارة التربية والتعليم خلال عقود سابقة 0
- الشركة الدولية: لقد لعب المعهد الدولى للتخطيط التربوى IIEP دورا مؤثرا فى تواصل الخبرات، وكذلك توفير الخبرات العالمية التى احتاجتها فرق العمل الوطنية بواسطة بعض الشركاء الدوليين 0
- تنمية المهارات ودعم القدرة المؤسسية: وذلك من خلال العمل فهو المبدأ الاساسى الذى قامت عليه كل الجهود اثناء بناء الخطة الاستراتيجية، مما ادى لدعم مؤسسى عال، وبناء كوادر وطنية اكتسبت المهارات والمعارف المهنية 0

ثانيا:مراحل إعداد الخطة:

النقاط الاساسية لمراحل اعداد الخطة :

- بناء "الاطار العام لسياسات التعليم المستقبلية " فى مارس 2006 0 وقد حدد هذا الاطار الرؤية والرسالة والقيم والمبادئ الاساسية والتوجهات المستقبلية الاساسية ، كماحدد الاطار العام لسياسات التعليم الاهداف العامة الاساسية للسياسة التعليمية التى تمثلت فى الجودة ،وكفاءة النظم وتاصيل اللامركزية ، وعدالة الاتاحة وتحقيق الجودة للجميع0
- انشاء وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجى بالوزارة : وهذه الوحدة تولت مسؤولية تحويل اطار السياسات الى خطة استراتيجية قومية تحقق الاهداف الاساسية ،وهذه الوحدة تتبع الوزير ويبدأ عملها من الدراسات وتحديد الوضع الراهن (تحليل وثائق السياسات والمشروعات- التحليل الاحصائى والاسقاطات -التكلفة والتمويل- تداول المعلومات فيما بين الوزارة والمحافظات المشاركة فى التخطيط) بالاضافة لفرق العمل وفق المستويات التعليمية (مرحلة رياض الاطفال- التعليم الابتدائى - التعليم الاعدادى- التعليم الثانوى العام - التعليم الثانوى الفنى - تعليم الكبار) وانتهاء الى بناء البرامج ذات الاولوية 0
- تحليل الوضع الرهن للتعليم قبل الجامعى: تم تحليل الوضع الراهن فى المراحل التعليمية المختلفة (رياض الاطفال- التعليم الابتدائى - التعليم الاعدادى- التعليم الثانوى العام - التعليم الثانوى الفنى)ومن ثم التمكن من رصد التحديات والقضايا التى تواجه كل مرحلة من هذه المراحل التعليمية، وجوانب القوة والضعف بها، ومن ثم تحديد الاهداف العامة والاجرائية والمستهدفة، وقد تمت عملية تحليل الوضع الراهن من خلال:
- تجميع البيانات والاحصاءات الاساسية عن النظام التعليمى واختبار صحتها ،وتم تحليلها فى ضوء المؤشرات العالمية المتفق عليها0
- دراسة البحوث والتقارير الصادرة عن جهات وطنية رسمية أو شبه رسمية،وكذلك الصادرة عن الجهات والمنظمات العالمية0
- عقد لقاءات متعددة ومكثفة مع المجموعات النقاشية التى شكلت من مختلف الفئات صاحبة المصلحة ومن مناطق متعددة داخل وخارج النظام التعليمى على مستوى الجمهورية 0
- بناء النموذج المصرى للتحليل والتوقع (Egyptian ANPRO Model)وهذاالنموذج عالمى فى الاصل ،أعدته منظمة اليونسكو،وقد تم استخدامة فى كثير من الدول أثناء القيام باعداد خططها الاستراتيجية وقد تبنته مصر لدقته وكفاءة تشغيله، وقامت وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجى بالوزارة بتطويعه من حيث المنطق وبناء العلاقات الرياضية للواقع المصرى،وقد أقرت هذه التعديلات بعثة المعهد الدولى للتخطيط التربوى التابع لمنظمة اليونسكو بباريس،كما تم استخدام هذا النموذج فى إجراء التحليلات والتوقعات المتعلقة بكل عناصر العمل 0
- تحديد وتصميم البرامج ذات الاولوية:

انطلاقاً من الرؤية والرسالة والاهداف الاساسية، والتحليل الكمي والكيفي للوضع الراهن تم بناء اثني عشر برنامجاً لتحقيق الاصلاح الشامل وهي:

- 1- اصلاح شامل للمناهج ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال 0
- 2- الاصلاح المتمركز على المدرسة واعدادها للاعتماد التربوى 0
- 3- التطوير التكنولوجى ونظم المعلومات (SMS/EMIS) 0
- 4- تحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية 0
- 5- التاصيل المؤسسى للامركزية 0
- 6- تحديث نظم المتابعة والتقييم 0
- 7- اصلاح التعليم الاساسى 0
- 8- تحديث التعليم الثانوى 0
- 9- تطوير بناء المدارس وصيانتها 0
- 10- تطوير مرحلة رياض الاطفال 0
- 11- التعليم المجتمعى للفنيات والاطفال الغير ملتحقين بالتعليم 0
- 12- تعليم ودمج الاطفال ذوى الاحتياجات الخاصة 0

- تحليل للموازنات والتوقعات المستقبلية لسنوات الخطة :

باستخدام نموذج التحليل والتوقع المصرى (Egyptian ANPRO MODEL) أمكن تحديد التكلفة لكل برامج الاصلاح 0

- بناء نظم تنفيذ الخطة الاستراتيجية ومؤشرات الاداء ونظم المتابعة والتقييم :

وذلك من أجل بناء خطط التنفيذ تحديد المسؤوليات ، ومتابعة الانجازات وتقييم الاداء على كل المستويات 0

ثالثاً: الملامح الاساسية للخطة:

تتكون الخطة من :

1- اللامركزية:

تتوجه الخطة الاستراتيجية الى ضرورة انتقال الوظائف والمهام الادارية من المستوى المركزى الى مستويات ادارية أقل مثل مديريات التربية والتعليم والادارات التعليمية، والمدارس باعتبارها الوحدة التنظيمية التى تركز عليها الادارة وجهود الاصلاح 0 ولنجاح ذلك يتعين على المحافظات اعداد خططها التعليمية المحلية ، الامر الذى يتطلب تبنى وأقلمة أهداف الخطة الاستراتيجية القومية للاوضاع والاحتياجات الخاصة بكل محافظة من خلال عملية التخطيط اللامركزى 0 وعليه يجب تغيير الادوار والمسؤوليات على مستوى الوزارة ، وعلى مستويات المديرية التعليمية، والادارة التعليمية ، والمدرسة 0

2- الجودة:

تعتبر الخطة الاستراتيجية الجودة هدفا أساسيا لها، وينعكس ذلك في كل برامج الخطة ، وقد جاء برنامج الإصلاح المتمركز حول المدرسة واعتبارها الوحدة التنظيمية وخط الانتاج الاول في النظام التعليمي موضع القلب من البرامج الاثنى عشر لاصلاح التعليم، فالمدرسة هي وحدة الفعل ووحدة التغيير، وميدان تحقيق الجودة في كل جوانب العملية التعليمية، وذلك لتحقيق التحول في نموذج التعليم المصرى من نموذج تقليدى الى نموذج حديث يعكس الاتجاهات العالمية- وضع المتعلم فى بؤرة الاهتمام وتنميته تنمية شاملة - فى المناهج، وطرق التدريس وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتقويم، ومهنية المعلم، وتنمية الموارد البشرية، ونمط القيادة وكفاءة النظم، مع الاهتمام باتاحة الجودة وايضا بعدالة توزيعها0

3- الشمول والتكامل:

لا تتحقق الجودة بذاتها أو مستقلة عن المتغيرات الاخرى، مثل نظم الحوافز، ونظم الرقابة والمساءلة، وهى بمثابة الشروط الكافية لنجاح جهود اصلاح التعليم والتي بدأت تتضح فى وجود برنامج نظم الموارد البشرية والتنمية المهنية وما يتضمنه من كادر المعلمين وانشاء الاكاديمية المهنية للمعلمين، وكذلك برامج الإصلاح المتمركز حول المدرسة، وبرامج المتابعة والتقويم وهى مجموعة البرامج التى تركز على وجود نظم الحوافز والمحاسبية 0

4- الالتزام بالمواثيق والمبادرات العالمية :

ثمة اجماع عالمى حول مجموعة من المبادرات الدولية، وبعض هذه المبادرات موجه الى التعليم مباشرة ،وبعضها الاخر ينطوى على أهداف ذات صلة وثيقة بالتعليم، ومنها فى مجال البيئة " بروتوكول طوكيو" وفى مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية "أهداف التنمية لللفية الجديدة واستراتيجية النمو والحد من الفقر " 0 ومن المبادرات المباشرة فى مجال التعليم "مبادرة التعليم للجميع، داكار 2000"، ومبادرة الامم المتحدة "لتعليم الفتيات"، و"اتفاقية" حقوق الطفل " 0 ومصر عضو فاعل أصيل فى المجتمع الدولى، تلتزم بكل المواثيق الدولية والمبادرات التى تحقق دعم التقدم فى العالم0

5- تخصيص الموارد المالية للتعليم على أساس البرامج:

لما كانت البرامج هى الاساس فى حساب التكلفة فانها تتطلب أشكالا جديدة من تخصيص الموارد للتعليم على هذا الاساس، ويتمثل أحد الاشكال الملائمة فى اطار الانفاق متوسط المدى، وهذا يعنى ميزانيات برامج تغطى فترة تمتد لعدة سنوات، عكس الممارسة التقليدية الحالية لميزانية العام الواحد، على أن تعمل سلطات التعليم المركزية والمحلية معا لادارة عملية التخطيط وتخصيص الموارد، ويعد اطار الانفاق متوسط المدى أداة ربط خطة التعليم المحلى بعيدة المدى وتنفيذها من خلال الميزانيات السنوية0

ويمكن صياغة تطوير التعليم الاساسى ورفع جودته، كبرنامج وميزانية خاصين ، وتتضمن هذه البرامج كل الانشطة والميزانيات ذات الصلة، بما فى ذلك تدريب المعلمين، وتوظيفهم، وبناء المدارس وتجهيزها، وتوفير المواد التعليمية للمعلمين والمتعلمين، والمدخلات الاخرى، كما يتم توزيع الميزانية بالنسبة للبرنامج ككل فى خطة منفصلة0

رابعاً: المبادئ الأساسية التربوية فى بناء الخطة الاستراتيجية:

ترتكز الخطة الاستراتيجية على مجموعة من المفاهيم والمبادئ الاساسية، وهى بمثابة موجهاً فلسفية ارتبطت بها الخطة الاستراتيجية وقامت عليها ومنها :

1- الايمان بقدرة كل تلميذ على التعلم تعلمنا على الجودة :

تقوم الخطة على اعتقاد راسخ بأن كل الأطفال قادرون على الوصول لأعلى مستويات التعلم بصرف النظر عن الظروف الاقتصادية أو العرق أو الدين، ولذلك فان الخطة تعمل على دعم وصول كل الاطفال الى أعلى مستويات التعلم، كما تقاس نتائجها بنظم تقويم الاداء، أو بالاختبارات المقننة الوطنية أو العالمية0 فالأطفال قادرون على الوصول لأعلى المستويات، متى توفر لهم الاطار الصحيح للتعليم والتعلم، ومتى توفرت لهم الأدوات الصحيحة الملائمة0

2- دعم جودة العملية التعليمية داخل حجرة الدراسة وإيجاد أنماط غير تقليدية لأساليب التعليم والتعلم:

يتضح ذلك فى برنامجى تطوير المناهج ودمج التكنولوجيا، وتحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية، وهذا يتطلب :

- اعادة وظيفة مدير المدرسة من كونه مجرد ادارى للنواحى الادارية والمالية، الى الاهتمام الأكبر بعمليات التعليم والتعلم، لتكون مهمته الأولى تحسين عمليتى التعليم والتعلم داخل الفصل الدراسى، فمديرى ونظار المدارس قيادات تعليمية على مستوى المدرسة وهم المسؤولون مع أعضاء هيئة التدريس بالمدرسة عن المستوى الأكاديمى نها0
- الاهتمام بالتدريب والرعاية والتوجيه Training, Coaching, Mentoring واستمرار التدريب للمعلمين على كيفية تحسين وسائل التدريس، ومن ثم تقع التنمية المهنية فى مركز الاهتمام بالنسبة لبرنامج تحديث الموارد البشرية والتنمية المهنية بالخطة الاستراتيجية القومية للتعليم0
- الاهتمام بأساليب عرض المحتوى (الاهتمام ب- الكتاب المدرسى- استخدام المعلم للمحتوى وطرق عرضه له) والاهتمام بدمج التكنولوجيا وتصوير المحتوى0
- اتاحة الفرص أمام المعلمين المتميزين لاستخدام أساليب ونماذج بيداغوجية متنوعة ، وتدعيم التنوع الخلاق بين الطلاب ، وتشجيع تطبيق نماذج تنمية الابداع والتفكير الناقد ، وتطبيق اللامركزية بطريقة صحيحة، والتخلص من البيروقراطية المعوقة، وتمكين المعلمين من تنفيذ المبادرات التربوية فى التجديد والتحديث والابداع0

3- الإيمان بضرورة بناء ثقافة التقويم المستمر على أساس معايير واضحة لكل من المعلم والتلميذ:

وذلك من خلال العمل على التنمية المستمرة لأداء التلاميذ للوصول الى المعايير القومية والعالمية لجميع التلاميذ ، وبناء نظام التقويم الشامل والمستمر باعتبارها الوسيلة الوحيدة للتحقق من وصول كل التلاميذ الى المستويات المطلوبة والحد من رسوبهم (وترسيخ ثقافة التقويم وتدريب المعلمين وتشجيعهم على الاستخدام الكفء لطرق وأساليب التقويم الشامل والمستمر بكفاءة)

وتقتضى ثقافة التقويم ترسيخ مبدأ آخر وهو مبدأ المساءلة، والمبدأ أن يتطلبان بيئة عمل تتحقق فيها الشفافية التى تمكن التلميذ من معرفة الأداء المتوقع منه فى المواقف المختلفة ، سواء الأكاديمية أو الأنشطة داخل المدرسة، كما تمكن المعلم من معرفة ماهو متوقع منه تجاه التلاميذ، وبأى معايير، وماهى المعايير والمقاييس المستخدمة فى التقويم والمساءلة(0)

4- وجود مسؤولية واضحة قائمة على شراكة مؤكدة فى كل موقع من مواقع العمل:

تقوم الخطة الاستراتيجية القومية لاصلاح التعليم قبل الجامعى على الايمان بأن ضمان نجاح أى عمل يتوقف على أن يكون هناك مسؤل عن هذا العمل ضمن شراكة واضحة مع المعنيين بالأمر، وأن يكرس هؤلاء الشركاء وقتا كافيا لتقويم العمل والمشاركة فى ادارته، وتحقيق أهداف الاصلاح(0)

ومن المهم أن يتحقق شبه اجماع بين الشركاء على الأهداف ،لأن تحديد المسؤولية وتوسيع قاعدة المشاركة يولد الشعور بملكية العمل، فالمدرسة يتوقف نجاحها على شعور الشركاء بملكيته، فى اطار واضح من المسؤولية والمساءلة، لذلك فان تبنى برنامج الاصلاح المتمركز على المدرسة فى الخطة الاستراتيجية لمبدأ الادارة المتمركزة على المدرسة ،انما يدعم بناء حوكمة رشيدة مستندة الى قيادة متميزة ومشاركة اجتماعية واسعة من خلال مجالس الأمناء والانفتاح على المجتمع المدنى المحيط بالمدرسة(0)

5- توفير بنية واضحة لكل عمل تربوى:

قدمت الخطة الاستراتيجية القومية لاصلاح التعليم عملا متكاملا ذا بنية واضحة(تترابط فيها كل الجهود ،وعناصر العمل وتكاملها بوضوح وفاعلية نحو تحقيق هدف محدد) تعكس ترابطا قويا ويؤسس بنية واضحة بين العناصر الخمسة التالية داخل الفصل الدراسى :

0 أهداف تعليمية متقدمة 0

0 المحتوى المرن 0

0 التعلم النشط 0

0 التقويم الشامل 0

0 استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال 0

وتشكل هذه العناصر الخمسة نسقا واضحا مترابطا داخل الفصل الدراسي، تحقق فى النهاية هدفا واحدا هو اعداد المتعلم اعدادا متكاملا نفسيا ومعرفيا ومهاريا، يمارس التعلم النشط والتفكير والابداع، ولعل ترابط البرامج نفسها فى مصفوفة واحدة هو مثال جيد لتحقيق هذا المبدأ الذى تتطلب الخطة تحقيقه فهو أحد شروط النجاح فى عملية التنفيذ، فضلا عن كونه عنصرا أساسيا فى فلسفة بناء الخطة0

6- بناء بيئة اجتماعية داعمة للأطفال والمعلمين داخل المدرسة :

يعنى الاهتمام بالأطفال ذوى التحصيل أو الأداء المنخفض، والاهتمام بالأطفال الفقراء، والاهتمام بالمدارس الموجودة فى بيئات فقيرة ، حيث ان الدعم ليس دعما أكاديميا فقط بل هو أيضا دعم اجتماعى للحد من التسرب والرسوب0

ويتم دعم المعلمين من خلال برامج الرعاية الاجتماعية ورفع المستوى الاقتصادى لهم، وكذلك برامج داعمة للتنمية المهنية المستدامة، ويضع قانون الكادر الخاص بالمعلمين أسسا واضحة لدعم المستوى الاقتصادى وربطه بالأداء المهني، وتتولى الأكاديمية المهنية للمعلمين وضع برامج التدريب التى تدعم التنمية المهنية المستدامة للمعلمين والقيادات المدرسية، ويتعين على مدير المدرسة الذى يتمتع بمهارات قيادية متميزة، أن يجعل توفير هذه البيئة الداعمة للمعلم أحد الأهداف الأساسية لتطوير التعليم بالمدرسة، وتقدم المعايير القومية للتعليم ملامح واضحة لهذه البيئة الداعمة المنشودة0

خامسا: متطلبات نجاح الخطة الاستراتيجية:

يلزم لنجاح الخطة أن تتازر الجهود الوطنية لتحقيق مايلى :

1- ثقافة داعمة للتغيير، بغرض الانتقال من نموذج تربوى تقليدى استمرت هيمنته سنوات طويلة، يكرس الحفظ والتلقين الى نموذج تربوى حديث يربط مصر بمستقبل أرحب تستطيع فيه الأجيال الجديدة من ممارسة التفكير الناقد والابداع، ولذلك لا بد من وجود اعلام داعم ، يعمل على بناء ثقافة مستنيرة تساند احداث هذه النقلة النوعية0

2- دعم اقتصادى لمواجهة تحدى التمويل، فالتعليم لم يعد مسؤولية تنفيذية أو حكومية فقط، بل مسؤولية مجتمعية، الى جانب ضرورة زيادة الموازنة العامة للدولة لدعم التعليم ، ويجب أن تتسع مساهمة رجال الأعمال، والجمعيات الأهلية، ويجب أن تتسع دائرة القطاع الخاص، والقطاع التعاونى فى التعليم0

3- مشاركة مجتمعية واسعة، لدعم الاحساس بملكية المؤسسات التعليمية، وتأسيس الحوكمة الرشيدة على مستوى المدارس، وتحقيق تأزر اجتماعى يواجه التحدى الثقافى والمالى والاجتماعى، ويرعى أسس وقيم المواطنة ويرسخها فى المناخ التربوى داخل المدارس والفصول الدراسية0

4- التأصيل المؤسسى للمركزية، يترتب عليه اعادة بناء الأدوار والمسؤوليات على جميع المستويات الادارية فى نظام التعليم، بدءا من المستوى المركزى بالوزارة ومرورا بالمستويات المحلية : المديرية التعليمية والادارة التعليمية وصولا الى مستوى المدرسة، والتأصيل المؤسسى للمركزية يشمل كل الجوانب الأكاديمية والادارية، والمالية، وعلى المستويات المحلية أن تضطلع بدور فعال فى عملية الاصلاح وفى ظل مسؤوليات وأدوار جديدة(0)

مما سبق يتضح أن الخطة الاستراتيجية القومية لاصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر تتألف من أربعة أبواب رئيسة هي:

- تحليل الوضع الراهن لأداء قطاع التعليم :

ومن أهم التحديات الأساسية التى يجب مواجهتها من أجل نقلة نوعية فى التعليم وارساء دعائم جديدة لمستويات جودة عالية، وضرورة ضمان عدالة الاتاحة وخاصة فى التعليم الثانوى ورياض الأطفال، وتحسين الأداء(0)

- نحو نقلة نوعية فى التعليم من خلال:

جودة التعليم، والابداع فى أليات ونظم تقديم الخدمة التعليمية، والحاجة للاستمرار فى سد الفجوات التعليمية للبنات وفى المناطق الفقيرة اقتصاديا(0)

- الميزانية والتنفيذ :

وتشمل عمليتى تمويل وتنفيذ الخطة، بحيث يتم تنفيذها وتنظيمها بطريقة مرنة، فى صورة خطط تنفيذية سنوية، على أن يتم مراجعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم سنويا، بالاضافة الى المراجعات ربع السنوية للخطط التنفيذية وذلك لتقويم ما يتم احرازه من تقدم(0)

عود على بدء:

من العرض السابق يمكن القول بان استراتيجيات تطوير التربية والتعليم العربية تؤمن بان الإصلاح التعليمي ذو مداخل متعددة وأساليب مختلفة ، ولذلك فهي تقدم من النماذج والصيغ ، وتقترح من المبادئ والأساليب العامة التي لا تقيد ما يعطى لكل دولة حقها في تأكيد إرادتها وممارسة حريتها ، واتخاذ قرارها المستقل بقبول وتجريب ما تراه نفع لها من هذه الصيغ والأساليب

وعلى الرغم من ان الاستراتيجيات تدعو الى تطوير التربية وتحديث العالم العربى الا انها تقاوم برفض سلبي فى بعض الاحيان ، اى القصور والتراخى فى تنفيذ ما تدعو اليه مبادئ واتجاهات الاستراتيجيات بشكل سليم مما يعطل فاعليتها او يشل حركتها ويقضى على كل اثر ايجابى لها ، وقد يكون من الاسباب ما يبرره فالاستراتيجيات تبدو لبعض الفئات او الهيئات المسؤولة وكأنها دعوة مثالية بعيدة عن روح الواقع ومتطلبات الحاضر ، ومن ثم يفتر الحماس لها .

والاستراتيجيات اذ تدعو الى تغيير جذري شامل فى نظم التعليم انما تقوم بدعوة جريئة ، لانها دعوة الى هدم ما هو قائم والبناء من جديد على انقاضه ، وهذا عمل صعب ، فالنظم القائمة ثمرة جهود وكفاح ، وماضي مكلف ، وقد ارتبطت به اوضاع وتقاليد لا يسهل التخلص منها ، كما ان اعادة البناء بشكل كامل وشامل لكل عناصر النظام التعليمى وبخاصة فى بلاد تعوزها الامكانيات المادية والبشرية يبدو عملا مثاليا وفوق القدرة مما يدعو الى الالغاء او التاجيل .

كما ان الاستراتيجيات فى تصوراتها ومبادئها واساليبها حرصا منها على مسايرة الاحوال المختلفة ، والظروف المتباينة فى الاقطار العربية ، جاءت الى حد كبير فى شكل عموميات وتجريدات تبتعد عن التحديد والاجرائية ، وهى بذلك تصبح كتوب فضفاض يتسع لكل مقاس ، وحتى يجسم هيكل لابسه لا بد من فكه واعادة حبكه وتفصيله .

بينما نلاحظ مثلا ان المبادئ والاسس الحاكمة لاستراتيجية التربية الامريكية عام 2000 لا تنظر الى تطوير نظام التعليم الامريكى على انه اصلاح جزئى ، او ترقيع لبعض عناصر هذا النظام ، ولكن هدف الاستراتيجية هو احداث ثورة حقيقية وشاملة فى هذا النظام ودعوة التربويون لان يكونوا اكثر التزاما برسالة التطوير والتجديد ، واكثر مرونة وتقبلا لافكار الاخرين ، مما يؤكد الصلة الوثيقة بين قضايا التعليم وقضايا المجتمع ، ووضعت الاستراتيجية فى اعتبارها ضرورة ان تتضمن المسؤوليات والبرامج المتصلة مباشرة باصلاح الهياكل والبنى الاجتماعية وتعظيم الجهود الموجهة لتنمية المجتمعات المحلية والعودة الى نظام قيمى يؤكد على التماسك الاسرى .⁽⁵⁹⁾

وبعد:

يمكن إبداء بعض الملاحظات على استراتيجيات تطوير التعليم في الوطن العربي :

1. تضمنت الاستراتيجيات بعض المبادئ الأساسية التي تعتبر استمرارا لما أكدت عليه الوثائق السابقة، ومن أهمها إقرار مبدأ مجانية التعليم ، ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .
2. اعتمدت الاستراتيجيات بالأساس على الأداتين التشريعية والمؤسسية ، فبالنسبة للأولى قد تم إصدار العديد من القرارات والقوانين اللازمة لتنفيذها أما الثانية فقد تم إحياء وإنشاء العديد من المجالس العليا مثل المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي والمجلس الأعلى للامتحانات .
3. اقترنت الاستراتيجيات بخطة تعليمية خاصة بها ، وهو ما يثير التساؤل حول موقع التعليم في الخطة الخمسية القومية الشاملة ، ويعنى هذا الوضع موافقة أجهزة الدولة على خطتين في أن واحد، وهو أمر يثير اللبس والتناقض .
4. لم تحدد الوثيقة نوع الاستراتيجية المناسب لمواجهة المشكلات التي يعانى منها التعليم العربي، وهذا التحديد يتم كما سبق الإشارة إليه في ضوء الموازنة بين أهمية الأهداف التي وضعت في الاستراتيجية ومدى توافر الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ، وحرية ومرونة الحركة .

5. عدم مراعاة المبادئ التي يجب أن توضع في الاعتبار عند بناء أي استراتيجية ، فعلى سبيل المثال لم يتحقق التكامل بين أهداف الاستراتيجية والأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، حيث لم تهتم الاستراتيجية بمشكلة البطالة بين الخريجين ، وبضرورة التعرف على الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل ، كما لم يتحقق الضبط الذي يقصد به توافر الشروط الفنية في الاستراتيجية حيث لم تراعى العمليات المختلفة التي تمر بها عند وضع أي استراتيجية.
6. لم تحدد الاستراتيجيات مدخل التخطيط الذي يجب اتباعه عند إعداد خطة التنفيذ الخاصة بها ، فمن الصعب تحديدها إذا كانت الاستراتيجية تركز على تلبية الطلب الاجتماعي على التعليم ، أو تلبية احتياجات المجتمع من القوى البشرية بتخصصاتها المختلفة كما وكيفا ، أو الاهتمام بأنواع التعليم ذات العائد الاقتصادي المرتفع .
7. عدم الالتزام بالمنطلقات الخاصة في المضامين المرتبطة بمحاور الاستراتيجيات المختلفة .
8. في مصر قد وافق مجلس الوزراء على ما يسمى بخطة تنفيذ استراتيجية تطوير التعليم في مايو عام 1988 ، في حين أن المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي كان قد وافق على الاستراتيجية في أكتوبر عام 1987 ، وبرغم ذلك اتخذت بعض القرارات المرتبطة بتنفيذ الاستراتيجية في الفترة الواقعة بينهما .
9. التعليم قضية مجتمعية ولا تحل مشكلاته إلى بالمشاركة الجماعية ، وصلاح أمره مسئولية الجميع ، والعمل التطوعي تعبير عن هذه المسئولية وتجسيد لها .
10. إصلاح التعليم يشرق من عيون التلاميذ ، ويبدأ في فصول الدراسة وليس من مكاتب الوزراء .
11. الجودة النوعية هي مفتاح التخلص من مشكلات الكم وفجوة الكيف لا نسدها إلا بمزيد من جهود البحث والتقويم والتطوير (فلا يصلح التربية إلا مزيد من التربية) .
12. المدارس الجيدة ليس بالضرورة ، ولا يجب أن تكون مرتفعة التكلفة ، فالتوجه نحو تعليم أفضل لأعداد أكبر وتكلفة أقل ممكن التحقيق .
13. إصلاح التعليم يقتضي تغييرا جذريا وليس تطويرا جزئيا ، ومجالات الإصلاح تكون شاملة ومتنوعة ومتوازية ، ومتناغمة في حركتها .
14. الكل يتعلم كل الوقت ، وفي كل مكان ، وبكل القنوات ، وهذا يقتضي أن نهتم بتطوير أوعية المعرفة والمعلومات ، وتدريب المتعلمين على التعلم الذاتي ، وعلى استراتيجيات الاحتفاظ بمهارات التعلم وتوظيف نتائجه .
15. اعتبار محو الأمية وتعليم الكبار محورا رئيسيا من محاور إصلاح التعليم ، ومرتكزا أساسيا من مرتكزات استراتيجية هذا الإصلاح ، لان الأمية هي العقبة الكنود في طريق التنمية الشاملة .

(المراجع والهوامش)

1. صلاح الدين قطب وآخرون : نحو استراتيجية جديدة للتربية في البلاد العربية ، دراسة قدمت إلى المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم العرب ، صنعاء 23-28 ديسمبر 1972، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ص ص 240 – 241.
2. إسماعيل صبري عبد الله : استراتيجية التنمية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1978، ص 47.
3. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : استراتيجية تطوير التربية العربية " التقرير المجمل " وحدة الإنتاج بإدارة التوثيق والمعلومات " أليكسو " ، 1977، ص 37.
4. فيليب كومبز : أزمة التعليم في عالمنا المعاصر ، ترجمة أحمد خيرى كاظم وجابر عبد الحميد جابر، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1971، ص 268 .
5. محمد عبد القادر احمد : استراتيجية التربية العربية لنشر التعليم الأساسى فى الدول العربية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1983 ، ص 221.
6. ضياء الدين زاهر: تعليم الكبار من منظور استراتيجى ، مركز ابن خلدون للدراسات الإيمانية ، القاهرة ، 1993 ، ص 61.
7. Faura Edgar, et al; Learning to be , UNESCO Harrap, Paris, 1972. PP. 170-171.
8. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : استراتيجية التربية العربية " مبادئها – عناصرها – أسبقياتها ووسائل تنفيذها " المجلة العربية للتربية، المجلد الثامن العدد الثاني ، تونس ، سبتمبر 1988.
9. أمريكا عام 2000 استراتيجية للتربية ، ترجمة وعرض وتحليل محمد عزت عبد الموجود ، مطبعة الدوحة الحديثة ، قطر ، 1992 ، ص 46.
10. انطوان رحمة: الخطط التربوية في الوطن العربي في ضوء استراتيجية التربية العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، 1987.
11. عبد العزيز البسام : استراتيجية التربية العربية في ضوء المتغيرات ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، 1990.
12. عبد الله عبد الدايم : مراجعة استراتيجية التربية العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ، 1995 ، ص ص 81-83.
13. محمود قنبر : وسائل تنفيذ استراتيجية التربية العربية على الصعيد القومي ، بحث مقدم إلى اجتماع وكلاء وزارات التربية والتعليم في البلاد العربية ، الرياض من 27 يناير إلى أول فبراير 1979، ص 8.
14. أمريكا عام 2000: استراتيجية للتربية ، مرجع سابق ، ص 90.

15. Beck, Clive ; North American British and Australian philosophy of Education from 1941 to 1991 Educational theory vol. 41, No.3, 1991, PP.311-320.
16. إميل فهمي حنا شنوده : فلسفة التربية في عصر الحاسبات الإلكترونية، المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية بالمنصورة، التعليم وعالم العمل في الوطن العربي (رؤية مستقبلية) ، 3-4 إبريل 2001، ص ص 128-130.
17. عبد العزيز عبد الله السنبل : التربية المستمرة في عالم عربي متغير ، تعليم الجماهير ، العدد 4، ديسمبر 2000، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ص 9.
18. أنس حبيب : استراتيجية التربية والتعليم في الوطن العربي على أعتاب القرن الحادي والعشرين " واقع وأفاق " ، مجلة المعرفة ، العدد 452 ، دمشق ، مايو 2001 ، ص 40.
19. مبارك والتعليم : عشر سنوات في مسيرة تطوير التعليم ، وزارة التربية والتعليم - قطاع الكتب ، القاهرة ، 2001، ص ص 36-53.
20. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : مراجعة الاستراتيجية العربية للتربية السابقة على المدرسة الابتدائية (مرحلة رياض الأطفال) ، تونس 2000 ، ص ص 45-50.
21. سعيد إسماعيل على : فلسفات تربوية معاصرة ، عالم المعرفة ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 198، يونية 1995م ، ص ص 26-28.
22. Erdahl, Roger G; An American school and its Role in the Restratisation of successive Generations of children, Ed. D. Univerisity of st. Thomas (st. paul) , Diss. Abs. Int. Vol 60; No.12, June 2000, P.4360.A.
23. Rice , Craig Joseph; Professional Teacher level of care. Ed. D. university of Maine, , Diss. Abs. Int. Vol 61; No.1, July 2000, P.121.A.
24. سعيد احمد سليمان : نموذج مقترح لتخطيط برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة ، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس ، المجلد 16 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1990 ، ص 507.
25. Murply, J., " Astatus study of Industrial Arts teachers Education in the University of Louisiaua 1993 -1994. , Diss. Abs. Int. Vol 83; May 1995, P.4617.A
26. مبارك والتعليم : عشر سنوات في مسيرة تطوير التعليم ، (مرجع سابق) ، ص ص 102-107.
27. شكري عباس حلمي : الأهداف ومستقبل التربية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 1990، ص 41.
28. محمد حسن الرشدي ، وصالح عبد العاطي أحمد : دليل العمل في محو الأمية ، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، القاهرة ، 1996، ص ص 16-17.
29. مبارك والتعليم : عشر سنوات في مسيرة تطوير التعليم ، (مرجع سابق) ، ص ص 45- 46 .
30. U.S. Department of Education American students Ready for the 21st Century (A Techical report D.c,1997) P.98.

31. إميل فهمي حنا شنوده : فلسفة التربية في عصر الحاسبات الإلكترونية، (مرجع سابق) ، ص ص 109-108.
32. محمود قنبر: التنمية العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار ، القاهرة، 1977 ، ص 25.
33. تجريد بلومب وآخرون : مداخل جديدة لتدريس وتعليم واستخدام تكنولوجيا التعليم والاتصال في التعليم ، مستقبلات ، المجلد 27 ، العدد الثالث ، سبتمبر 1997 ، ص 474.
34. Conference of Ministers and those Responsible for Economic planning in African Member states : Educational strategies for the 1990s in Africa (Dakar , Senegal, July . 8-11, 1991) ERIC september 1998 Ed.343016.
35. أمريكا عام 2000 : استراتيجية التربية ، (مرجع سابق) ، ص 53.
36. عبد العزيز عبد الله الجلال : تربية اليسر وتخلف التنمية مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، عالم المعرفة ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، العدد 91 ، يوليو 1985 ، ص 78.
37. محمد احمد الغنام : تجديد الإدارة ثروة استراتيجية لتطوير النظم التربوية في البلدان العربية ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، 1974 ، ص 108.
38. مبارك والتعليم : عشر سنوات في مسيرة تطوير التعليم ، (مرجع سابق) ، ص ص 144-145
39. Carr, W, & Hartmett, A; Education and the struggle for Democracy – The politics of Educational Ideas, Great Britain , Buckingham: open university press, 1996. P.186.
40. محمد نبيل نوفل : تأملات في مستقبل التعليم العالي ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة ، 1992 ، ص ص 55-57.
41. جمهورية مصر العربية : وزارة التعليم العالي ، مكتب الوزير ، وحدة المعلومات ، كليات ومعاهد التعليم العالي في مصر ، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر ، القاهرة ، 2000-2001 ، ص ص 444-460.
42. Kempner, ken; Tierney, William Githe social role of Higher Education, Comparative perspectives. New York. Garland pupleshing Inc. 1996. P.22.
43. عبد الله عبد الدايم : دور التربية والثقافة في بناء حضارة إنسانية جديدة ، الثقافة العربية الإسلامية بين صدام الثقافات وتفاعلها، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1998 ، ص 110.
44. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي ، تعليم الجماهير ، العدد 47 ، السنة السابعة والعشرون ، ديسمبر 2000 ، ص ص 90-141 .
45. (المرجع السابق) ، ص ص 69 : 72.
46. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : الخطة العربية لتعليم الكبار ، تونس 2001 ، ص 44 .

47. محي الدين شعبان توق : دور كليات التربية في الوطن العربي في تنفيذ الخطط الوطنية لمحو الأمية ، تعليم الجماهير ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، العدد 38 ، السنة الثانية عشر ، سبتمبر 1991 ، ص 117.
48. عبد العزيز عبد الهادي الطويل : تطوير دور الجامعات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار ، دراسة تقييمية ، التربية والتنمية ، السنة السابعة ، العدد 17 ، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية ، القاهرة ، يوليو 1999 ، ص 271.
49. أحمد فتحي سرور : استراتيجية تطوير التعليم في مصر ، مطابع الجهاز المركزي للمكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية ، القاهرة ، 1987.
50. محمد عزت عبد الموجود : منهجية تقويم السياسات التعليمية في مصر ، البرنامج الدائم لتقويم السياسات البرامج الاجتماعية ، منهجية تقويم السياسات الاجتماعية في مصر ، 13-15 إبريل 1988 ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، 1988 ، 91.
51. محمد صبري الحوت ، ناهد عدلي شاذلي: تطوير التعليم الأساسي في مصر ، سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه ، دراسات تربوية ، المجلد السابع ، الجزء 41 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1992 ، ص 128.
52. مبارك والتعليم : (مرجع سابق) ، ص 107.
53. جمهورية مصر العربية : وزارة التربية والتعليم - مشروع مبارك القومي ، إنجازات التعليم في خمسة أعوام 1996-91 ، ص 80.
54. (المرجع السابق) ، ص 97.
55. حسين كامل بهاء الدين : التعليم والمستقبل ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، 1997 ، ص ص 116-115.
56. نادية جمال الدين : التعليم عن بعد ، التجربة المصرية ، مجلة التربية والتعليم ، المجلد الخامس ، العدد 15 ، مارس 1999 ، ص ص 49-64.
57. جمهورية مصر العربية : وزارة التربية والتعليم - مشروع مبارك القومي ، (مرجع سابق)، ص ص 128-124.
58. جمهورية مصر العربية (2007) وزارة التربية والتعليم ، الخطة الاستراتيجية القومية لاصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (2008/2007 - 2012/2011) 0
59. أمريكا عام 2000 : استراتيجية التربية ، (مرجع سابق) ، ص ص 48 : 53.